

No. 53788*

**Japan
and
Qatar**

Agreement between the Government of Japan and the Government of the State of Qatar for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with Protocol and exchange of notes). Tokyo, 20 February 2015

Entry into force: *30 December 2015, in accordance with article 28*

Authentic texts: *Arabic, English and Japanese*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Japan, 27 July 2016*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Japon
et
Qatar**

Accord entre le Gouvernement du Japon et le Gouvernement de l'État du Qatar tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole et échange de notes). Tokyo, 20 février 2015

Entrée en vigueur : *30 décembre 2015, conformément à l'article 28*

Textes authentiques : *arabe, anglais et japonais*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Japon, 27 juillet 2016*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

لا يعتبر إعفاء المواطنين القطريين بموجب قانون الضريبة القطري بمثابة تمييز بموجب أحكام تلك المادة.

10- بالإشارة إلى البند (5) من المادة (25) من الاتفاقية:

يجوز لدولة متعاقدة أن تمتنع عن تقديم معلومات تتعلق بالاتصالات السرية بين المحامين أو غيرهم من الممثلين القانونيين المعترف بدورهم على هذا النحو وبين عملائهم، طالما أن تلك الاتصالات محمية من الإفصاح بموجب القانون الداخلي لتلك الدولة المتعاقدة.

11- بالإشارة إلى الاتفاقية:

من المفهوم أن أي تخفيف لا يكون متاحا بموجب هذه الاتفاقية إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص معني بإحداث أو إحالة أية أسهم، أو مطالبات بديون أو حقوق أو غيرها من الممتلكات التي ينشأ الدخل بشأنها، يتمثل في الاستفادة من هذه الاتفاقية بواسطة ذلك الإحداث أو تلك الإحالة.

إشهادا على ما تقدم، وقع المفوضان من حكومتيهما، على هذا البروتوكول.

حرر هذا البروتوكول ووقع في طوكيو بتاريخ 20 / 2 / 2015 ميلادية ، من نسختين أصليتين متطابقتين بكل من اللغات اليابانية و العربية والإنجليزية ، لكل نسخة منها ذات الحجية. وفي حالة وجود اختلاف في التفسير ، يرجح النص المحرر بالانجليزي.

عن حكومة دولة قطر

يوسف محمد بلال

عن حكومة اليابان

Shingo Tsuda

- (1) البنك الياباني للتعاون الدولي؛
- (2) الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ و
- (3) الوكالة اليابانية لتأمين الصادرات والاستثمار، و

ب) في حالة دولة قطر:

- (1) جهاز قطر للاستثمار،
- (2) شركة قطر القابضة المحدودة،
- (3) الهيئة العامة للتقاعد و المعاشات القطرية،
- (4) قطر للبترول،
- (5) قطر للبترول الدولية،
- (6) شركة قطر الدولية لتسويق البترول المحدودة (تسويق)،
- (7) شركة قطر لتسويق و توزيع الكيماويات والبتروكيماويات المحدودة(منتجات)، و
- (8) بنك قطر للتنمية.

7- بالإشارة إلى الفقرة (2) من المادة (13) من الاتفاقية:

من المفهوم أن مصطلح "سوق مالي معترف به" يعني:

أ) أي سوق مالي تم إنشاؤها من قبل سوق لتبادل الأدوات المالية أو جمعية شركات أدوات مالية من الصنف المصادق عليه وفقا لأحكام القانون الياباني للأدوات المالية والتبادل المالي (القانون رقم 25 لسنة 1948)؛

ب) بورصة قطر؛ و

ج) أي بورصة أخرى تتفق السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين على الاعتراف بها لأغراض ذلك البند.

8- ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع اليابان من فرض الضريبة من المنبع، وفقا لقوانينها، على أي دخل وأرباح يحققها شخص نتيجة لعقد شراكة ضمنية (Tokumei Kumiai) أو عقود أخرى مماثلة.

9- بالإشارة إلى المادة (23) من الاتفاقية:

السفن أو الطائرات المنوه عنها في المادة (8) من الاتفاقية، وليس كفوائد والمنوه عنها كما في المادة (11) من الاتفاقية؛ و

(ب) الأرباح من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي سوف تشمل على أرباح من:

(1) تأجير السفن أو الطائرات بشكل كامل في النقل الدولي سواء على أساس الوقت أو الرحلة؛

(2) تأجير السفن أو الطائرات بدون طواقم ، عندما يكون التأجير عرضيا لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي؛

(3) استخدام ، صيانة أو تأجير الحاويات (بما في ذلك المقطورات والمعدات ذات العلاقة بنقل الحاويات) عندما يكون ذلك الاستخدام، أو الصيانة، أو التأجير، بحسب الحالة، عرضيا لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي ؛
و

(4) بيع التذاكر في مجال النقل الدولي بالنيابة عن شركات أخرى ، عندما يكون ذلك البيع عرضيًا في تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.

5- بالإشارة إلى البند (4) من المادة (10) من الاتفاقية :

عندما تكون أي مؤسسة مملوكة بالكامل من قبل حكومة دولة قطر تمتلك أسهم في شركة مقيمة في اليابان (تعرف فيما بعد بـ"الشركة اليابانية") بطريق غير مباشر عبر شركة أخرى مشار إليها في هذا البند (تعرف فيما بعد بـ"الشركة الوسيطة") وعندما تكون الشروط المذكورة في البند الفرعي (أ) من البند (2) من تلك المادة، سوف يتم تليبيتها في حال كانت المؤسسة تمتلك مباشرة أسهم الشركة اليابانية، فإن أحكام ذلك البند الفرعي تسري على أرباح الأسهم المدفوعة للمؤسسة من قبل الشركة الوسيطة، طالما أن أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الشركة الوسيطة تعتبر متطابقة مع أرباح الأسهم المدفوعة إلى الشركة الوسيطة من قبل الشركة اليابانية.

6- لأغراض البند (3) من المادة (11) من الاتفاقية و البند (5) من هذا البروتوكول يشمل مصطلح "مؤسسة مملوكة بالكامل للحكومة"، على وجه الخصوص:

(أ) في حالة اليابان:

بروتوكول

عند التوقيع على اتفاقية بين حكومة اليابان وحكومة دولة قطر بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل (والمشار إليها فيما بعد بـ"الاتفاقية")، اتفقت حكومة اليابان وحكومة دولة قطر على الأحكام التالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

1- بالإشارة إلى البند (3) من المادة (2) من الاتفاقية:

من المفهوم أنه في حالة قطر، تعني الضرائب على الدخل ضريبة الدخل المفروضة بموجب قانون ضريبة الدخل والضريبة على الشركات التي تفرضها الأنظمة الضريبية لمركز قطر المالي.

2- بالإشارة إلى المادة (4) من الاتفاقية:

من المفهوم أن تشمل عبارة "مقيم في دولة متعاقدة":

(أ) صندوق التقاعد الذي أنشئ بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة، و

(ب) مؤسسة أنشئت بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة ويتم تسييرها فقط لأغراض دينية أو خيرية أو تعليمية أو علمية أو فنية أو ثقافية أو عامة، فقط إذا كان إجمالي دخلها أو جزء منه معفى من الضرائب بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة.

3- بالإشارة إلى الفقرة (3) من المادة (7) من الاتفاقية:

من المفهوم أنه عند احتساب دخل المنشأة الدائمة الخاضع للضريبة لأغراض الضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون فيها المنشأة الدائمة، فإن شروط خصم النفقات المنسوبة إلى المنشأة الدائمة وفقاً لأحكام ذلك البند هي مسألة تحددها قوانين تلك الدولة المتعاقدة.

4- بالإشارة إلى المادة (8) من الاتفاقية، يفهم بأن :

(أ) فوائد المبالغ المودعة مؤقتاً في البنوك والمرتبطة بتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي سوف يتم اعتبارها أنها أرباح ناتجة من تشغيل

(1) بالنسبة للضرائب المفروضة على أساس سنة ضريبية، على السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها تسليم الإخطار؛ و

(2) بالنسبة للضرائب غير المفروضة على أساس سنة ضريبية، على الضرائب المفروضة في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها تسليم الإخطار.

(ب) في حالة قطر :

(1) فيما يتعلق بالضرائب المستقطعة من المنبع، على المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها تسليم الإخطار؛ و

(2) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، على السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها تسليم الإخطار.

إشهادا على ما تقدم، وقع المفوضان عن حكومتيهما، على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في طوكيو بتاريخ 20 / 2 / 2015 ميلادية ، من نسختين أصليتين متطابقتين بكل من اللغات اليابانية و العربية والإنجليزية ، لكل نسخة منها ذات الحجية، وفي وجود اختلاف في التفسير ، يرجح النص المحرر باللغة الانجليزية.

عن حكومة دولة قطر

يوسف محمد بلال

عن حكومة اليابان

Shingo Tsuda

- (1) بالنسبة للضرائب المفروضة على أساس سنة ضريبية، تسري أحكام الاتفاقية على الضرائب المفروضة على أساس أي سنوات ضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ؛ و
- (2) بالنسبة للضرائب غير المفروضة على أساس سنة ضريبية، تسري أحكام الاتفاقية على الضرائب المفروضة في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ؛ و

(ب) في حالة قطر:

- (1) فيما يتعلق بالضرائب المستقطعة من المنبع، على المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ؛ و
- (2) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، على السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

3- بغض النظر عن أحكام البند (2) من هذه المادة، يتعين أن تطبق أحكام المادة (25) ابتداء من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، دون مراعاة التاريخ الذي تفرض فيه الضرائب أو السنة الضريبية التي تتعلق بها الضرائب. ويبقى هذا الحكم خاضعا لأحكام البند (3) من المادة (25) من هذه الاتفاقية.

مادة (29)

إنهاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى إنهائها من قبل دولة متعاقدة. ويجوز لأي من الدولتين المتعاقدتين إنهاء هذه الاتفاقية، عن طريق القنوات الدبلوماسية، من خلال تقديم إخطار بالإنهاء للدولة المتعاقدة الأخرى قبل ستة أشهر على الأقل من نهاية أية سنة ميلادية تلي انقضاء فترة خمس سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. وفي مثل هذه الحالة، يتوقف سريان هذه الاتفاقية :

(أ) في حالة اليابان:

أن هذه الضوابط لا يجب في أي حال أن تفسر على نحو يسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن ليس لديها مصلحة محلية في تلك المعلومات.

5- ولا يجوز بأي حال تفسير أحكام البند (3) من هذه المادة، على نحو يسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن تلك المعلومات بحوزة أحد البنوك، أو المؤسسات المالية الأخرى، أو شخص مرشح أو مسؤول في وكالة أو سلطة مالية، أو لكون تلك المعلومات ترتبط بمصالح ملكية شخص اعتباري.

مادة (26)

أعضاء البعثات الدبلوماسية وموظفو القنصليات

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية بما فيها تلك الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو المراكز القنصلية والمبينة في إطار القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة.

مادة (27)

العناوين

تم إدراج عناوين مواد هذه الاتفاقية لغرض تسهيل الاستدلال فقط وليس من شأنها أن تؤثر على تفسير هذه الاتفاقية.

مادة (28)

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

- 1- يتعين المصادقة على هذه الاتفاقية وفقا للإجراءات القانونية لكلتي الدولتين المتعاقدين، وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين التالي لتاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية التي تفيد بتلك المصادقة.
- 2- تسري أحكام هذه الاتفاقية:

(أ) في حالة اليابان:

2- يجب أن تعامل أية معلومات تتلقاها دولة متعاقدة بموجب البند (1) من هذه المادة، على أنها سرية، وبنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة المتعاقدة، ولا يجب أن يتم الكشف عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والهيئات الإدارية) التي تعنى بربط أو تحصيل الضرائب، أو تطبيق القانون أو إصدار الأحكام، أو البت في الطعون المتعلقة بالضرائب المشار إليها في البند (1) من هذه الاتفاقية أو على الهيئات المشرفة على ما سبق، ويجب على هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام تلك المعلومات لهذه الأغراض دون سواها. ويمكنهم الكشف عن هذه المعلومات في إجراءات المحاكمة العلنية أو في الأحكام القضائية. وبغض النظر عما سبق، يجوز استخدام المعلومات التي تتلقاها دولة متعاقدة لأغراض أخرى في حالة كان استخدامها لمثل تلك الأغراض الأخرى مسموحاً به بموجب قوانين كلتا الدولتين المتعاقدين وكان ذلك الاستخدام مسموحاً به من قبل السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي تقدم المعلومات.

3- لا يجوز بأي حال تفسير أحكام البندين (1) و (2) من هذه المادة، بحيث يلزم دولة متعاقدة بما يلي :

(أ) تنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين والممارسات الإدارية في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو في إطار السير العادي للإدارة في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ج) تقديم معلومات من شأنها إفشاء أسرار متعلقة بالتجارة أو الأعمال أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية، أو أية معلومات يكون الكشف عنها مخالفاً للنظام العام.

4- إذا طلبت دولة متعاقدة الحصول على معلومات وفقاً لأحكام هذه المادة، فيجب على الدولة المتعاقدة الأخرى استخدام الإجراءات المتعلقة بجمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، حتى لو كانت الدولة المتعاقدة الأخرى لا تحتاج إلى تلك المعلومات لأغراض الضريبة الخاصة بها. ويخضع الواجب المذكور في الجملة السابقة للضوابط الواردة في البند (3) من هذه المادة، إلا

المحلية للدولتين، تقديم قضية إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الذي يقيم فيها، أو إذا كانت حالته تخضع لأحكام البند (1) من المادة (23) من هذه الاتفاقية، إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي هو من مواطنيها. ويجب أن تقدم القضية في غضون ثلاث سنوات من تاريخ أول إخطار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.

2- يجب على السلطة المختصة، إذا ارتأت أن الاعتراض له ما يبرره وإذا لم تكن هي نفسها قادرة على التوصل إلى حل مرض، أن تسعى لحل القضية من خلال الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك بهدف تجنب فرض ضرائب لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية. ويجب أن يتم تنفيذ أي اتفاق بغض النظر عن أية حدود زمنية في القانون المحلي للدولتين المتعاقدين.

3- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن تسعى إلى إيجاد حل عن طريق الاتفاق المتبادل لأية صعوبات أو غموض ناجمة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية. كما يجوز لها أيضا أن تنتشور فيما بينها لإزالة الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.

4- يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين التواصل فيما بينها بشكل مباشر، بما في ذلك تكوين لجنة مشتركة تتكون من أعضائها أو مندوبين عنها، بهدف التوصل إلى اتفاق بالمعنى الوارد في البنود السابقة من هذه المادة.

مادة (25)

تبادل المعلومات

1- يجب على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين تبادل المعلومات كلما كان ذلك مفيدا لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو تطبيق القوانين المحلية للدولتين المتعاقدين المتعلقة بالضرائب بجميع أصنافها وتعاريفها والتي تفرض نيابة عن الدولتين المتعاقدين أو أقسامهما السياسية أو سلطاتهما المحلية، طالما أن فرض الضرائب بموجب تلك القوانين لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية. ولا يقتصر تبادل المعلومات على المادتين (1) و (2) من هذه الاتفاقية.

- 2- لا يجب فرض الضرائب على منشأة دائمة مملوكة لمشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بطريقة أقل تفضيلاً من الضرائب التي تفرضها تلك الدولة المتعاقدة الأخرى على المشاريع التابعة لها والتي تزاوّل نفس الأنشطة. ولا يجوز أن تفسر أحكام هذا البند بحيث تلزم أي دولة متعاقدة بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أي إعفاءات شخصية أو إعفاءات أو تخفيضات لأغراض الضريبة بسبب الحالة المدنية أو المسؤوليات العائلية التي يمنحها للمقيمين فيه.
- 3- باستثناء الحالات التي تنطبق عليها أحكام البند (1) من المادة (9) من هذه الاتفاقية، أو البند (8) من المادة (11) من هذه الاتفاقية، أو البند (6) من المادة (12) من هذه الاتفاقية، أو البند (3) من المادة (21) من هذه الاتفاقية، تكون الفائدة والإتاوات والمبالغ الأخرى التي يدفعها مشروع تابع لدولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، قابلة للخصم وفق نفس الشروط، لأغراض تحديد أرباح ذلك المشروع الخاضعة للضريبة، كما لو أنها دفعت إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.
- 4- لا يجوز أن تخضع المشاريع التابعة لدولة متعاقدة، والتي يكون رأس مالها مملوكاً كلياً أو جزئياً أو يتحكم فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر، شخص واحد أو أكثر من المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى، لأية ضرائب أو متطلبات مرتبطة بها في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً تكون مختلفة أو يترتب عنها عبء أكبر من تلك الضرائب والمتطلبات المتعلقة بها التي تخضع لها، أو يمكن أن تخضع لها مشاريع مشابهة تابعة للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.
- 5- تطبق أحكام هذه المادة، بصرف النظر عن أحكام المادة (2) من هذه الاتفاقية، على الضرائب بمختلف أصنافها وتعريفها، التي تفرضها دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية.

مادة (24)

إجراءات الاتفاق المشترك

- 1- إذا اعتبر شخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليتهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، فبإمكانه، بصرف النظر عن طرق الطعن المنصوص عليها في القوانين

المذكورة أخيراً. وفي مثل هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل دولة متعاقدة، مع مراعاة بقية الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

مادة (22)

تجنب الازدواج الضريبي

- 1- في حالة قطر، يتم تجنب الازدواج الضريبي كالاتي:
عندما يحقق أحد المقيمين في قطر دخلا يكون، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، خاضعا للضريبة في اليابان، تسمح قطر بخصم من الضريبة على دخل ذلك المقيم بقيمة مساوية لمبلغ الضريبة المدفوعة في اليابان، شريطة أن لا يتجاوز الخصم ذلك الجزء من الضريبة، كما تم احتسابه قبل السماح بالخصم، والمتعلق بالدخل المتأتي من اليابان.
- 2- مع مراعاة أحكام قوانين اليابان المتعلقة بمنح خصم ضريبي من الضريبة اليابانية مقابل الضريبة المدفوعة في أي دولة أخرى غير اليابان، عندما يحقق مقيم في اليابان دخلا في قطر يجوز أن يخضع للضريبة في قطر وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، فإن مبلغ الضريبة القطرية المدفوعة فيما يتعلق بذلك الدخل يسمح بخصمه من الضريبة اليابانية المفروضة على ذلك المقيم. وبالرغم من ذلك، لا يجب أن تتجاوز قيمة الخصم ذلك الجزء من الضريبة اليابانية الذي يناسب ذلك الدخل.

مادة (23)

عدم التمييز

- 1- لا يجوز إخضاع الأشخاص المقيمين في دولة متعاقدة لأية ضرائب أو متطلبات مرتبطة بها في الدولة المتعاقدة الأخرى، تكون مختلفة أو يترتب عنها عبئ أكبر من تلك الضرائب والمتطلبات التي يخضع لها، أو يمكن أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة المتعاقدة الأخرى في نفس الظروف، وبالخصوص فيما يتعلق بالإقامة. وتطبق أحكام هذا البند أيضا، بالرغم من أحكام المادة (1) من هذه الاتفاقية، على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كليهما.

مادة (20)**الطلبة**

المبالغ التي يحصل عليها طالب أو متدرب مهني أو متمرّن يكون، أو كان مباشرة قبل زيارته لدولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، ويتواجد في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط لغرض تلقي تعليم أو تدريب، ويحصل على تلك المبالغ لتغطية مصاريفه أو تعليمه أو تدريبه، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، شريطة أن تكون تلك المبالغ ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة. ويطبق الإعفاء الممنوح بموجب هذه المادة على المتدرب المهني أو المتمرّن لفترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ بداية تدريبه في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.

مادة (21)**الدخل الآخر**

- 1- تخضع عناصر دخل المالك المستفيد المقيم في دولة متعاقدة، حيثما نشأت، والتي لم تشملها المواد السابقة من هذه الاتفاقية، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
- 2- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة، على الدخل، باستثناء الدخل المتأتي من أموال غير منقولة كما تم تعريفها في البند (2) من المادة (6) من هذه الاتفاقية، إذا كان المالك المستفيد من هذا الدخل مقيماً في إحدى الدولتين المتعاقدتين ويزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو ينفذ خدمات مهنية مستقلة من خلال مقر ثابت كائن فيها، وكان الحق أو الملكية التي يتم تحقيق الدخل بسببه مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة. ففي هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) من الاتفاقية حسب الحالة.
- 3- حيثما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين المقيم المشار إليه في البند (1) من هذه المادة، وبين الدافع أو بين كليهما وبين شخص آخر، أن قيمة الدخل المشار إليها في البند (1) من هذه المادة، تتجاوز القيمة التي قد يتم الاتفاق عليها بينهما في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على القيمة

مادة (19)

الخدمات المؤداة للحكومة

1- أ) الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المشابهة، المدفوعة من قبل دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية لشخص مقابل خدمات قدّمتها لتلك الدولة المتعاقدة أو لإحدى أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

ب) ومع ذلك، فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا قدّمت الخدمات في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، وكان الشخص مقيماً فيها بصفته:

(1) من مواطني تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ أو

(2) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى إلا لغرض تقديم الخدمات دون سواه.

2- أ) بالرغم من أحكام البند (1) من هذه المادة، تخضع المعاشات التقاعدية والمكافآت المماثلة الأخرى التي يتم دفعها من قبل، أو من أموال تشارك فيها أو توفرها حكومة دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية لفائدة شخص مقابل خدمات أداها لتلك الدولة المتعاقدة أو القسم السياسي أو السلطة المحلية، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

ب) ومع ذلك، فإن معاشات التقاعد والمكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا كان الشخص الذي أدى الخدمات مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ومن مواطنيها.

3- تطبق أحكام المواد (15) و(16) و(17) و(18) من هذه الاتفاقية على الرواتب، والأجور ومعاشات التقاعد والمكافآت المماثلة الأخرى، المتصلة بالخدمات المقدمة في إطار أعمال تمت مزاوتها من قبل دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية.

مادة (16)**مكافآت أعضاء مجلس الإدارة**

يجوز أن تخضع أتعاب أعضاء مجلس الإدارة والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة تابع لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

مادة (17)**الفنانون والرياضيون**

1- بالرغم من أحكام المادتين (14) و(15) من هذه الاتفاقية، فإن الدخل الذي يحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة مقابل قيامه بأنشطة ترفيه وتسلية، في مجالات مثل المسرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزيون، أو الموسيقي، أو بصفته رياضياً، مقابل أنشطته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- إذا كان الدخل المتأتي من أنشطة شخصية يزاولها فنان ترفيهي أو رياضي بصفته تلك لا يعود إلى الفنان الترفيهي أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر، فإن ذلك الدخل، وبالرغم من أحكام المواد (7) و(14) و(15) من هذه الاتفاقية، يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يزاول فيها الفنان أو الرياضي أنشطته.

مادة (18)**المعاشات التقاعدية والمرتبب العمريه**

1- مع مراعاة أحكام البند (2) من المادة (19) من هذه الاتفاقية، لا تخضع المعاشات التقاعدية والمكافآت المماثلة الأخرى مقابل وظيفة سابقة، والمرتبب العمريه التي تدفع لمقيم في دولة متعاقدة، للضريبة إلا في تلك الدولة المتعاقدة.

2- يعني مصطلح "مرتبب عمريه" مبلغاً محدداً يدفع دورياً في أوقات محددة خلال سنوات الحياة أو خلال فترة محددة أو قابلة للتحديد، بموجب التزام بتنفيذ تلك الدفعات مقابل تعويض كاف وواف من المال أو ما يعادله.

الأطباء والمحامون والمهندسون والمهندسون المعماريون وأطباء الأسنان والمحاسبون.

مادة (15)

الخدمات الشخصية غير المستقلة

- 1- مع مراعاة أحكام المواد (16) و(18) و(19) من هذه الاتفاقية، تخضع الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة، ما لم تتم ممارسة الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى. وإذا تمت ممارسة الوظيفة على هذا النحو، فإنه يجوز للدولة المتعاقدة الأخرى فرض الضريبة على المكافآت المحققة مقابل تلك الوظيفة.
- 2- بالرغم من أحكام البند (1) من هذه المادة، فإن المكافآت التي يتقاضاها شخص مقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، وذلك وفقاً للشروط التالية:
 - أ) إذا كان المستفيد موجوداً في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو مدد لا تتجاوز في مجملها 183 يوماً خلال أي فترة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة الضريبية المعنية؛
 - ب) تم دفع المكافآت من قبل، أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ و
 - ج) لا تتحمل المكافآت منشأة دائمة أو مقر ثابت يملكه صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 3- بالرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن المكافآت المحققة من وظيفة تمارس على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في النقل الدولي من قبل مشروع دولة متعاقدة، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة.

مع المشروع ككل) أو ذلك المقر الثابت، يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

4- الأرباح التي يحققها مشروع دولة متعاقدة من التصرف في سفن أو طائرات يتم تشغيلها في النقل الدولي أو في أي ملكية غير ملكية الأموال غير المنقولة، متعلقة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

5- تخضع الأرباح المتحققة من نقل أي ملكية، غير تلك المشار إليها في البنود السابقة من هذه المادة، للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها ناقل الملكية.

مادة (14)

الخدمات الشخصية المستقلة

1- يخضع الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقدة مقابل خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة، باستثناء الحالات التالية التي يجوز فيها أن يخضع مثل هذا الدخل أيضا للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى:

أ) إذا كان لذلك الشخص مقر ثابت تحت تصرفه بصفة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض القيام بأنشطته، فإنه يجوز في هذه الحالة للدولة المتعاقدة الأخرى فرض الضريبة في حدود الجزء من الدخل الذي يمكن أن ينسب إلى ذلك المقر الثابت؛ أو

ب) إذا تواصلت إقامته في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد تساوي أو تفوق في مجملها 183 يوما خلال أي فترة اثني عشر شهرا تبدأ أو تنتهي في السنة الضريبية المعنية، في هذه الحالة، يجوز للدولة المتعاقدة الأخرى فرض الضريبة في حدود الجزء من الدخل الذي تم تحقيقه من خلال الأنشطة المنجزة فيها.

2- يشمل مصطلح "الخدمات المهنية" بالخصوص الأنشطة العلمية، والأدبية، والفنية، والتربوية والتعليمية المستقلة، وكذلك الأنشطة المستقلة التي يزاولها

الإتاوات قد نشأت في الدولة المتعاقدة التي تكون فيها المنشأة الدائمة أو المقر الثابت.

6- حيثما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كليهما وبين شخص آخر، أن قيمة هذه الإتاوات، مع مراعاة الاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفعت من أجلها، تتجاوز القيمة التي قد يتم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على القيمة المذكورة أخيراً. وفي مثل هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع مراعاة بقية الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

مادة (13)

الأرباح الرأسمالية

1- يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) من هذه الاتفاقية، والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية أسهم أو حصص في شركة أو شراكة أو صندوق ائتماني يستمد 50 في المائة على الأقل من قيمة ممتلكاته بشكل مباشر أو غير مباشر من الأملاك غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) من هذه الاتفاقية والموجودة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ما لم يتم تداول الصنف المعني من تلك الأسهم أو الحصص في سوق مالية معترف بها ولم تتجاوز الحصة التي يملكها ذلك المقيم والأشخاص المرتبطون به نسبة 5 في المائة من ذلك الصنف من الأسهم أو الحصص.

3- الأرباح المتحققة من نقل أي ملكية، غير ملكية الأموال غير المنقولة، التي تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو أموال منقولة تابعة لمقر ثابت تحت تصرف شخص مقيم في دولة متعاقدة لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة، بما في ذلك الأرباح المتأتية من التصرف في تلك المنشأة الدائمة (بمفردها أو

مادة (12)

الإتاوات

- 1- يجوز أن تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- وبالرغم من ذلك، يجوز أن تكون تلك الإتاوات خاضعة أيضا للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وفقا لقوانين تلك الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الإتاوات مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تتجاوز نسبة 5 في المائة من إجمالي قيمة تلك الإتاوات.
- 3- يعني مصطلح "إتاوات" كما هو مستخدم في هذه المادة المدفوعات من أي موع والتي يتم تسلمها مقابل استخدام، أو حق استخدام، أية حقوق نشر عمل فني أو أدبي أو علمي، بما في ذلك الأفلام السينمائية والأفلام أو الأشرطة أو الأقراص المستخدمة لغرض البث الإذاعي أو التلفزيوني، أو أية براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج، أو مخطط، أو تركيبة أو عملية سرية، أو لاستخدام، أو حق استخدام، معدات صناعية أو تجارية أو علمية، أو للمعلومات المتعلقة بالتجارب الصناعية، أو التجارية أو العلمية.
- 4- لا تطبق أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة، إذا كان المالك المستفيد من الإتاوات مقيما في دولة متعاقدة، ويزاول أعمالا في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو ينفذ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر ثابت موجود فيها، وكان الحق أو الملكية التي تدفع الإتاوات من أجلها مرتبطة ارتباطا فعليا مع هذه المنشأة الدائمة أو المقر الثابت. ففي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) من هذه الاتفاقية، حسب الحالة.
- 5- تعتبر الإتاوات قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها مقيما في تلك الدولة المتعاقدة. وفي جميع الحالات، فإن الشخص الذي يدفع الإتاوات، سواء كان مقيما في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو غير مقيم فيهما، وكان يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مقرا ثابتا ترتبط به مسؤولية دفع هذه الإتاوات، وتحملت تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت تلك الإتاوات، عندئذ يعتبر أن تلك

برهن، ومقترنة أو غير مقترنة بحق في المشاركة في أرباح المدين، وعلى وجه الخصوص، الدخل المتأتي من الأوراق المالية الحكومية والدخل المتأتي من السندات أو من سندات المديونية، بما في ذلك علاوات الإصدار والحوافز المرتبطة بتلك الأوراق المالية الحكومية أو السندات أو سندات المديونية، وأي دخل آخر يخضع لنفس المعاملة الضريبية للأموال التي يتم إقراضها وفقاً للقوانين الضريبية للدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها الدخل. ولا تعتبر الغرامات المرتبطة بالتأخير عن السداد فوائد لأغراض هذه المادة.

5- لا تطبق أحكام البنود (1) و(2) و(3) من هذه المادة، إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيماً في دولة متعاقدة، ويزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة، وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو ينفذ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر ثابت كائن فيها، وكانت المطالبة بالدين التي تدفع الفائدة بموجبها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت. ففي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) من هذه الاتفاقية، حسب الحالة.

6- تعتبر الفائدة ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافع الفائدة مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة. غير أنه، إذا كان الشخص الذي يدفع الفائدة، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها، يملك منشأة دائمة أو مقراً ثابتاً في دولة متعاقدة نشأت بشأنه المديونية التي دفع عنها الفائدة وتحملت تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت عبء هذه الفائدة، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر ناشئة في الدولة المتعاقدة التي تكون فيها المنشأة الدائمة أو المقر الثابت.

7- حيثما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كليهما وبين شخص آخر، أن مقدار الفائدة، مع مراعاة المطالبة بالدين التي دفعت الفائدة من أجلها، يتجاوز المبلغ الذي قد يتم الاتفاق عليه بين الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على المبلغ المذكور أخيراً. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع مراعاة بقية الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

ب) إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فيما يتعلق بمطالبات بديون مضمونة أو مؤمنة ممولة بصفة غير مباشرة من قبل حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية، أو المصرف المركزي التابع لها أو أية مؤسسة مملوكة بالكامل من تلك الحكومة،

ج) إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وكان:

(1) مصرفاً؛

(2) شركة تأمين؛

(3) شركة تداول أوراق مالية؛ أو

(4) أي مشروع آخر، شريطة أن يستمد أكثر من 50 في المائة من مطالباته من إصدار سندات بالأسواق المالية أو من خلال قبول إيداعات بفائدة، وأن تكون أكثر من 50 في المائة من أصول متكونة من مطالبات بديون على أشخاص لا تربطهم بالمشروع أي من العلاقات المذكورة في البندين الفرعيين (أ) أو (ب) من البند (1) من المادة (9) من هذه الاتفاقية، وذلك طيلة مدة الثلاث سنوات الضريبية التي تسبق السنة الضريبية التي تدفع فيها الفائدة؛

وتم تكوينه وتنظيمه على ذلك النحو بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة الأخرى؛ أو

د) إذا كان المالك المستفيد من الفائدة صندوق معاشات مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، شريطة أن تكون الفائدة متأتية من الأنشطة المشار إليها في (2) من البند الفرعي (ن) من البند (1) من المادة (3) من هذه الاتفاقية، وأن يكون أكثر من 50 في المائة من المستفيدين من الصندوق أو من أعضائه أو المساهمين فيه أفراداً مقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين في نهاية السنة الضريبية السابقة.

4- يعني مصطلح "الفائدة" كما هو مستخدم في هذه المادة الدخل المتأتي من مطالبات الدين مهما كان نوعها، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة

الأخرى التي تعتبر الشركة الموزعة لأرباح الأسهم مقيمة فيها، وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو ينفذ في الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر أعمال ثابت موجود فيها، وكانت الملكية التي تدفع أرباح الأسهم بموجبها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت. ففي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو (14) من هذه الاتفاقية، حسب الحالة.

7- حيثما تحصل شركة مقيمة في دولة متعاقدة على أرباح أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، لا يجوز للدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أية ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة، إلا إذا ما دفعت أرباح الأسهم إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو إذا كانت الملكية التي تدفع أرباح الأسهم بموجبها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مقر ثابت موجود في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، كما لا يجوز لها فرض أية ضريبة على أرباح الشركة غير الموزعة، حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

مادة (11)

الفائدة

- 1- يجوز أن تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة والتي تدفع إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- وبالرغم من ذلك، يجوز أن تكون تلك الفائدة خاضعة أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تتجاوز نسبة 10 في المائة من إجمالي قيمة تلك الفائدة.
- 3- بالرغم من أحكام البند (2) من هذه المادة، تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى:

أ) إذا كان المالك المستفيد من الفائدة حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية، أو المصرف المركزي التابع لها أو أية مؤسسة مملوكة بالكامل من تلك الحكومة؛

مادة (10)

أرباح الأسهم

- 1- يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- غير أن أرباح الأسهم هذه يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة الدافعة لفوائد الأسهم مقيمة فيها وفقا لقوانين تلك الدولة المتعاقدة، وإذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة لا يجب أن تتجاوز:
 - أ) 5 في المائة من إجمالي قيمة أرباح الأسهم إذا كان المالك المستفيد شركة تمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر لمدة (6) ستة أشهر تنتهي في التاريخ الذي يتم فيه تثبيت الحق في الحصول على أرباح الأسهم، ما لا يقل عن 10 في المائة من حقوق التصويت أو من العدد الإجمالي للأسهم المعروضة في الشركة الدافعة لأرباح الأسهم؛ و
 - ب) 10 في المائة من إجمالي قيمة أرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى.
- 3- لا تؤثر أحكام البند (2) من هذه المادة، على فرض الضرائب على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي يتم دفع أرباح الأسهم منها.
- 4- لا تطبق أحكام البند الفرعي (أ) من البند (2) من هذه المادة، في حالة أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مسموح لها بخصم أرباح الأسهم التي تدفعها للمستفيدين عند احتساب دخلها الخاضع للضريبة في اليابان.
- 5- تعني عبارة "أرباح الأسهم" كما هي مستخدمة في هذه المادة، الدخل المتأتي من الأسهم أو الحقوق الأخرى، غير المطالبات بديون، والمشاركة في أرباح، وكذلك الدخل الذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية للدخل من الأسهم بموجب القوانين الضريبية للدولة المتعاقدة التي تعتبر الشركة الموزعة للأرباح مقيمة فيها.
- 6- لا تطبق أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيما في دولة متعاقدة، ويزاول أعمالا في الدولة المتعاقدة

كان ذلك المشروع تابعاً لليابان، يعفى من أية ضريبة مشابهة لضريبة المشاريع في اليابان والتي يمكن فرضها في قطر لاحقاً.

3- تطبق أحكام البنود السابقة من هذه المادة أيضاً على الأرباح المتأتية من الاشتراك في اتحاد أو شراكة أعمال أو وكالة تشغيل دولية.

مادة (9)

المشروعات المشتركة

1- حيثما :

(أ) يساهم مشروع تابع لدولة متعاقدة بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة، أو مراقبة أو رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، أو

(ب) يساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو مراقبة أو رأس مال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى،

وفي أي من الحالتين، إذا وضعت أو فرضت شروط بين المشروعين فيما يخص علاقاتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تطبق بين مشروعات مستقلة، فإن أية أرباح من شأنها أن تتحقق لأحد المشروعين، ولكن لم يتم تحقيقها بسبب تلك الشروط، يجوز ضمّها إلى أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.

2- إذا أدرجت دولة متعاقدة، وفقاً لأحكام البند (1) من هذه المادة، في أرباح مشروع تابع لتلك الدولة المتعاقدة، وفرضت ضرائب وفقاً لذلك، أرباح مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى خضعت للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى واتفقت السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين، بعد التشاور، على أن كامل تلك الأرباح المدرجة أو جزءاً منها ممكنة التحقيق في الدولة المتعاقدة الأولى إذا خضع المشروعان لنفس الشروط القائمة بين مشروعين مستقلين، فإنه يجوز لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى إجراء التعديل المناسب على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح المتفق بشأنها. وعند إجراء هذا التعديل، يتعين مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

السالف الذكر، يجوز أن تخضع أرباح المشروع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك في حدود الجزء من تلك الأرباح المحققة من خلال تلك المنشأة الدائمة.

- 2- مع مراعاة أحكام البند (3) من هذه المادة، إذا كان مشروع تابع لدولة متعاقدة يزاول أعمالا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة كائنة فيها، تنسب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يحتمل أن تحققها فيما لو كانت مشروعاً مستقلاً ومنفصلاً يزاول نفس الأعمال أو أعمالاً مشابهة لها، في ظل نفس الظروف أو ظروف مشابهة لها، ويتعامل بشكل مستقل كلياً مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.
- 3- عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح بخصم المصاريف التي تم تحملها لأغراض المنشأة الدائمة، بما في ذلك أعباء الإدارة والمصاريف الإدارية العامة التي أنفقت سواء في الدولة المتعاقدة أو في أي مكان آخر.
- 4- لا تنسب أية أرباح إلى منشأة دائمة، لمجرد قيام تلك المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع لفائدة المشروع.
- 5- لأغراض البنود السابقة من هذه المادة، تحدد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة بنفس الطريقة من سنة إلى أخرى، ما لم يكن هناك سبب قوي وكاف لتطبيق طريقة مختلفة.
- 6- إذا تضمنت الأرباح عناصر من الدخل تتناولها مواد أخرى من هذه الاتفاقية بصفة منفصلة، فإن أحكام تلك المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

مادة (8)

النقل البحري والجوي

- 1- تخضع الأرباح المحققة من تشغيل السفن أو الطائرات في مجال النقل الدولي من قبل مشروع تابع لدولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
- 2- بصرف النظر عن أحكام المادة (2) من هذه الاتفاقية، عندما يقوم مشروع تابع لدولة متعاقدة بتشغيل السفن أو الطائرات في مجال النقل الدولي، وإذا كان ذلك المشروع تابعاً لدولة قطر، فإنه يعفى من ضريبة المشاريع في اليابان، وإذا

(سواء من خلال منشأة دائمة أو غير ذلك)، فإن ذلك لا يجعل في حد ذاته أيًا من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

مادة (6)

الدخل من الأموال غير المنقولة

- 1- يجوز أن يخضع الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة من أموال غير منقولة (بما في ذلك الدخل المتأتي من الزراعة أو من استغلال الغابات) كاتنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- يكون لعبارة "الأموال غير المنقولة" نفس المعنى المسند لها وفقا لقوانين الدولة المتعاقدة التي توجد بها الأموال المعنية. وفي جميع الحالات، تشمل هذه العبارة، الأموال الملحقة بالأموال غير المنقولة والمواشي والمعدات المستخدمة في الزراعة والغابات، والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون العام المتصلة بملكية الأراضي، وحقوق الاستغلال المتعلقة بملكية العقارات، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحقوق في الحصول على مدفوعات متغيرة أو ثابتة مقابل الاستغلال، أو الحق في استغلال الرواسب المعدنية والمناجم وغيرها من الموارد الطبيعية؛ ولا تعد السفن والقوارب والطائرات من الأموال غير المنقولة.
- 3- تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة، على الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر للأموال غير المنقولة أو تأجيرها، أو استغلالها بأي شكل آخر.
- 4- تطبق أحكام البندين (1) و(3) من هذه المادة، أيضا على الدخل المتأتي من الأموال غير المنقولة المتصلة بمشروع، وعلى الدخل المتأتي من الأموال غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة.

مادة (7)

أرباح الأعمال

- 1- يجوز أن تخضع أرباح مشروع تابع لدولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة، ما لم يزاوئ ذلك المشروع أعمالا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة كاتنة فيه. وإذا كان المشروع يزاوئ أعمالا على النحو

د) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لغرض شراء سلع أو بضائع أو جمع معلومات لفائدة المشروع ؛

هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال لغرض القيام بأي نشاط آخر ذي طبيعة تحضيرية أو مساندة لفائدة المشروع، أو

و) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال لغرض الجمع بين أي من الأنشطة المذكورة في البنود الفرعية من (أ) إلى (هـ) من هذا البند، شريطة أن يكون مجمل نشاط المقر الثابت للأعمال الذي نتج عن هذا الجمع ذا طبيعة تحضيرية أو مساندة.

5- على الرغم من أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة، عندما يتصرف شخص - بخلاف الوكيل ذي الوضع المستقل الذي تنطبق عليه أحكام البند (7) من هذه المادة-، نيابة عن مشروع ولديه سلطة لإبرام العقود باسم المشروع ويمارس تلك السلطة بصفة معتادة في الدولة المتعاقدة، فإن هذا المشروع يعتبر أن لديه منشأة دائمة في تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بأية أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لفائدة المشروع، إلا إذا اقتصررت أنشطة ذلك الشخص على تلك المذكورة في البند (4) من هذه المادة والتي إذا تمت ممارستها من خلال مكان ثابت للأعمال، لا تجعل من هذا المكان الثابت للأعمال منشأة دائمة بموجب أحكام ذلك البند.

6- على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، يعتبر أن لمشروع التأمين التابع لدولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، باستثناء إعادة التأمين، إذا كان المشروع يحصل أقساط تأمين في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى، أو يؤمن ضد مخاطر كائنة فيها من خلال شخص، خلاف الوكيل ذي الوضع المستقل الذي يخضع لأحكام البند (7) من هذه المادة.

7- لا يعتبر أن لمشروع تابع لدولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد أنه يزاول أعمالا في تلك الدولة المتعاقدة من خلال وسيط، أو وكيل عام بعمولة أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل، شريطة أن يكون هؤلاء الأشخاص يتصرفون في سياق أعمالهم العادية.

8- إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تتحكم في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو خاضعة لها، أو تزاول أعمالا في الدولة المتعاقدة الأخرى

أ) مقر إدارة ؛

ب) فرع؛

ج) مكتب؛

د) مصنع ؛

هـ) ورشة عمل؛ و

و) منجم، أو بئر بترول أو غاز، أو محجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.

3- ويشمل مصطلح "المنشأة الدائمة" أيضا:

أ) موقع بناء أو مشروع تشييد أو تركيب، وذلك في حالة استمرار ذلك الموقع أو المشروع لمدة أو لمدد تزيد على ستة (6) أشهر؛ و

ب) تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية من قبل شركة من خلال موظفين أو مستخدمين آخرين توظفهم الشركة لذلك الغرض، وذلك في حالة استمرار الأنشطة من هذا الصنف (لفائدة نفس المشروع أو مشروع متصل به) داخل الدولة المتعاقدة لمدة أو مدد تزيد في مجموعها على (183) يوما خلال أي فترة اثني عشر شهرا.

4- على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن مصطلح "منشأة دائمة" لا يشمل ما يلي:

أ) استخدام المرافق فقط لأغراض تخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع المملوكة للمشروع؛

ب) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم؛

ج) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض تصنيعها من قبل مشروع آخر؛

وتعتبر أيضا حكومة دولة متعاقدة وأية سلطة محلية أو قسم سياسي فرعي أو أي كيان منشأ بقانون تابع لها، مقيما في تلك الدولة المتعاقدة لأغراض هذه الاتفاقية.

2- عندما يكون فرد ما مقيما في كلتي الدولتين المتعاقدين، بمقتضى أحكام البند (1) من هذه المادة، فإن وضعه يتقرر على النحو التالي:

(أ) لا يعتبر مقيما إلا في الدولة المتعاقدة التي يملك فيها مقر سكن دائم، وإذا كان له مسكن دائم تحت تصرفه في كلتي الدولتين المتعاقدين، فإنه لا يعتبر مقيما إلا في الدولة المتعاقدة التي له فيه علاقات شخصية واقتصادية أوثق بها (مركز مصالحه الحيوية)؛

(ب) إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يكن له مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقدين، فإنه لا يعتبر مقيما إلا في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها إقامة معتادة،

(ج) إذا كانت له إقامة معتادة في كلتي الدولتين المتعاقدين أو لم يكن له في أي منهما إقامة معتادة، فإنه لا يعتبر مقيما إلا في الدولة المتعاقدة التي يكون من مواطنيها؛

(د) إذا تعذر تحديد وضعه طبقا لأحكام البنود الفرعية من (أ) إلى (ج) أعلاه، فيتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين تسوية المسألة عن طريق الاتفاق المتبادل.

3- إذا كان شخص غير الفرد مقيما في كلتي الدولتين المتعاقدين، وفقا لأحكام البند (1) من هذه المادة، فإنه لا يعتبر مقيما إلا في الدولة المتعاقدة التي يكون له مقر إدارته الرئيسي أو المركزي.

مادة (5)

المنشأة الدائمة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، يعني مصطلح "المنشأة الدائمة" مقرا ثابتا للأعمال يتم من خلاله مزاوله عمل المشروع كليا أو جزئيا.

2- يشمل مصطلح "المنشأة الدائمة" بالخصوص:

(1) في حالة اليابان، وزير المالية أو من يمثله قانونا؛ و

(2) في حالة قطر، وزير المالية أو من يمثله قانونا؛ و

(ن) يعني مصطلح "صندوق المعاشات" أي شخص:

(1) تم تكوينه وفقا لقوانين دولة متعاقدة،

(2) يتم تسييره بالأساس لغرض إدارة أو صرف المعاشات، ومنافع التقاعد أو المدفوعات المشابهة الأخرى أو لتحقيق دخل لفائدة صناديق معاشات أخرى؛ و

(3) يكون معفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالدخل المحقق من الأنشطة المشار إليها في (2) أعلاه من هذا البند.

2- عند تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية في أي وقت من الأوقات من قبل دولة متعاقدة، فإن أي مصطلح لم يرد له تعريف فيها، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، يكون له نفس دلالة معناه في ذلك الوقت بمقتضى قانون تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية، ويقدم أي معنى في ظل القوانين الضريبية المطبقة في تلك الدولة المتعاقدة على أي معنى آخر محدد لهذا المصطلح بموجب قوانين أخرى لتلك الدولة المتعاقدة.

مادة (4)

المقيم

1- لأغراض هذه الاتفاقية، فإن مصطلح "مقيم في دولة متعاقدة" يعني:

(أ) في حالة اليابان، أي شخص يكون خاضعا للضريبة، وفقا لقوانين اليابان، بسبب سكنه أو إقامته أو مقر إدارته الرئيسي أو المركزي أو أي معيار آخر ذي طبيعة مماثلة. ومع ذلك، فإن هذا المصطلح لا يشمل أي شخص يخضع للضريبة في اليابان إلا فيما يتعلق بالدخل المتأتي من مصادر في اليابان؛ و

(ب) في حالة قطر، أي شخص طبيعي لديه سكن دائم، أو كان متواجدا لمدة تتجاوز (183) مائة وثلاثة وثمانين يوما متتابة أو منفصلة خلال أي مدة اثني عشر شهرا، أو لديه مركز مصالحه الحيوية في قطر، وشركة تم تكوينها وفقا للقانون القطري أو لها مقر رئيسي أو مقر إدارة فعلية في دولة قطر.

تمارس عليها اليابان، وفقا للقانون الدولي حقوقها السيادية، وتسري فيها القوانين المتعلقة بالضريبة اليابانية؛

(ب) يعني مصطلح "قطر" دولة قطر، و عندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يعني الأراضي والمياه الداخلية والإقليمية لدولة قطر بما في ذلك قاعها وباطنها، والفضاء الجوي الذي يعلوها، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، والتي تمارس عليها دولة قطر حقوقها السيادية واختصاصها القضائي وفقا لأحكام القانون الدولي وقوانين دولة قطر وأنظمتها الداخلية؛

(ج) تعني عبارتا "دولة متعاقدة" و"الدولة المتعاقدة الأخرى" اليابان أو قطر حسبما يقتضي سياق النص؛

(د) يعني مصطلح "ضريبة" الضريبة اليابانية أو الضريبة القطرية حسبما يقتضي سياق النص؛

(هـ) يشمل مصطلح "شخص" أي فرد أو شركة أو أي كيان آخر من الأشخاص؛

(و) يعني مصطلح "شركة" أي شخص اعتباري أو أي كيان يعامل كشخص اعتباري لأغراض الضريبة؛

(ز) تعني عبارتا "مشروع دولة متعاقدة" و"مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروعا يديره مقيم في دولة متعاقدة ومشروعا يديره مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ك) تعني عبارة "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع دولة متعاقدة، باستثناء الحالات التي يقتصر فيها تشغيل السفينة أو الطائرة على النقل بين أماكن في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ل) يعني مصطلح "مواطن" في علاقة بدولة متعاقدة:

(1) أي شخص يحمل جنسية تلك الدولة المتعاقدة؛ و

(2) أي شخص اعتباري أو شراكة أو جمعية تستمد وضعها على ذلك النحو من القوانين النافذة في تلك الدولة المتعاقدة؛ و

(م) تعني عبارة "السلطة المختصة":

3- الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية هي:

(أ) في حالة اليابان:

(1) ضريبة الدخل،

(2) الضريبة على الشركات،

(3) الضريبة الخاصة على الدخل لغرض إعادة البناء،

(4) الضريبة المحلية على الشركات، و

(5) الضريبة المحلية على السكان ،

(المشار إليها فيما بعد بـ "الضريبة اليابانية")؛

(ب) في حالة دولة قطر:

- الضرائب على الدخل،

(المشار إليها فيما بعد بـ "الضريبة القطرية").

4- تطبق هذه الاتفاقية أيضا على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها والتي تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلا عنها. ويتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تخطر كل منهما الأخرى في غضون آجال معقولة بأية تغييرات جوهرية يتم إدخالها على قوانينها الضريبية.

مادة (3)

تعريف عامة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

(أ) يعني مصطلح " اليابان"، عندما يستخدم بالمعنى الجغرافي كامل إقليم اليابان، بما في ذلك المياه الإقليمية، الذي تطبق فيه القوانين المتعلقة بالضريبة اليابانية، وكامل المنطقة المتاخمة للمياه الإقليمية، بما في ذلك قاع البحر وباطنه، التي

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية

بين حكومة اليابان

وحكومة دولة قطر

بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي

فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

إن حكومة اليابان وحكومة دولة قطر؛

رغبة منهما في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل؛

قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (1)

الأشخاص الذين تنطبق عليهم الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليهما.

مادة (2)

الضرائب التي تشملها الاتفاقية

1- تطبق أحكام هذه الاتفاقية على الضرائب المفروضة على الدخل نيابة عن دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها تلك الضرائب.

2- تعتبر ضرائب على الدخل جميع الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل أو على عناصر من الدخل، بما في ذلك الأرباح المتحققة من نقل ملكية أية أموال، والضرائب المفروضة على إجمالي الأجور أو الرواتب المدفوعة من قبل الشركات.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN
THE GOVERNMENT OF JAPAN AND
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION
AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

The Government of Japan and the Government of the State of Qatar,

Desiring to conclude an Agreement for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income,

Have agreed as follows:

Article 1
PERSONS COVERED

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2
TAXES COVERED

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of any property and taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises.
3. The existing taxes to which this Agreement shall apply are:
 - (a) in the case of Japan:
 - (i) the income tax;
 - (ii) the corporation tax;
 - (iii) the special income tax for reconstruction;
 - (iv) the local corporation tax; and

- (v) the local inhabitant taxes
(hereinafter referred to as "Japanese tax"); and
- (b) in the case of Qatar:
Taxes on income
(hereinafter referred to as "Qatari tax").

4. This Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes that are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their respective taxation laws, within a reasonable period of time after such changes.

Article 3
GENERAL DEFINITIONS

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:
- (a) the term "Japan", when used in a geographical sense, means all the territory of Japan, including its territorial sea, in which the laws relating to Japanese tax are in force, and all the area beyond its territorial sea, including the seabed and subsoil thereof, over which Japan has sovereign rights in accordance with international law and in which the laws relating to Japanese tax are in force;
 - (b) the term "Qatar" means the State of Qatar and, when used in a geographical sense, it means the State of Qatar's lands, internal waters and territorial sea including its bed and subsoil, the air space over them, and the exclusive economic zone and the continental shelf over which the State of Qatar exercises sovereign rights and jurisdiction in accordance with the provisions of international law and the State of Qatar's national laws and regulations;
 - (c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Japan or Qatar, as the context requires;
 - (d) the term "tax" means Japanese tax or Qatari tax, as the context requires;

- (e) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
- (f) the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;
- (g) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
- (h) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
- (i) the term "national", in relation to a Contracting State, means:
 - (i) any individual possessing the nationality of that Contracting State; and
 - (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in that Contracting State;
- (j) the term "competent authority" means:
 - (i) in the case of Japan, the Minister of Finance or his authorised representative; and
 - (ii) in the case of Qatar, the Minister of Finance or his authorised representative; and
- (k) the term "pension fund" means any person that:
 - (i) is established under the laws of a Contracting State;
 - (ii) is operated principally to administer or provide pensions, retirement benefits or other similar remuneration or to earn income for the benefit of other pension funds; and
 - (iii) is exempt from tax in that Contracting State with respect to income derived from the activities described in clause (ii).

2. As regards the application of this Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the laws of that Contracting State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that Contracting State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that Contracting State.

Article 4
RESIDENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means:

- (a) in the case of Japan, any person who, under the laws of Japan, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of head or main office or any other criterion of a similar nature. This term, however, does not include any person who is liable to tax in Japan in respect only of income from sources in Japan; and
- (b) in the case of Qatar, a natural person who has a permanent home, has been for more than 183 consecutive or separate days during any twelve month period, or has his centre of vital interests, in Qatar, and a body corporate which is incorporated under Qatari laws, or whose head office or place of effective management is situated in Qatar.

The Government of a Contracting State or a political subdivision, local authority or statutory body thereof is also a resident of that Contracting State for the purposes of the Agreement.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

- (a) he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

- (b) if the Contracting State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Contracting State, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has an habitual abode;
- (c) if he has an habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State of which he is a national;
- (d) if his status cannot be determined in accordance with the provisions of subparagraphs (a) to (c), the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which its place of head or main office is situated.

Article 5
PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

- (a) a place of management;
- (b) a branch;
- (c) an office;
- (d) a factory;
- (e) a workshop; and
- (f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.

3. The term "permanent establishment" also encompasses:
 - (a) a building site or construction or installation project, but only if it lasts more than six months; and
 - (b) the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only if activities of that nature continue (for the same or a connected project) within a Contracting State for a period or periods aggregating more than 183 days within any twelve month period.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:
 - (a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
 - (b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
 - (c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
 - (d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
 - (e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
 - (f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs (a) to (e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom the provisions of paragraph 7 apply - is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, an insurance enterprise of a Contracting State shall, except in regard to reinsurance, be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums in that other Contracting State or insures risks situated therein through a person other than an agent of an independent status to whom the provisions of paragraph 7 apply.

7. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that Contracting State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.

8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other Contracting State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6
INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the laws of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7 BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in that other Contracting State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Contracting State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.

4. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

5. For the purposes of the preceding paragraphs of this Article, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

6. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8
SHIPPING AND AIR TRANSPORT

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic carried on by an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State.

2. Notwithstanding the provisions of Article 2, where an enterprise of a Contracting State carries on the operation of ships or aircraft in international traffic, that enterprise, if an enterprise of Qatar, shall be exempt from the enterprise tax of Japan, and, if an enterprise of Japan, shall be exempt from any tax similar to the enterprise tax of Japan which may hereafter be imposed in Qatar.

3. The provisions of the preceding paragraphs of this Article shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9
ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where

- (a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
- (b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes, in accordance with the provisions of paragraph 1, in the profits of an enterprise of that Contracting State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other Contracting State and where the competent authorities of the Contracting States agree, upon consultation, that all or part of the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned Contracting State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other Contracting State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those agreed profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement.

Article 10 DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed:

- (a) 5 per cent of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company that has owned directly or indirectly, for the period of six months ending on the date on which entitlement to the dividends is determined, at least 10 per cent of the voting power or of the total issued shares of the company paying the dividends; or
- (b) 10 per cent of the gross amount of the dividends in all other cases.

3. The provisions of paragraph 2 shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

4. The provisions of subparagraph (a) of paragraph 2 shall not apply in the case of dividends paid by a company which is entitled to a deduction for dividends paid to its beneficiaries in computing its taxable income in Japan.

5. The term "dividends" as used in this Article means income from shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the tax laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.

6. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

7. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other Contracting State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other Contracting State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other Contracting State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other Contracting State.

Article 11 INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the interest is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the interest.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, interest arising in a Contracting State shall be taxable only in the other Contracting State if:

- (a) the interest is beneficially owned by the Government of that other Contracting State, a political subdivision or local authority thereof, the central bank thereof or any institution wholly owned by the Government thereof;
- (b) the interest is beneficially owned by a resident of that other Contracting State with respect to debt-claims guaranteed, insured or indirectly financed by the Government of that other Contracting State, a political subdivision or local authority thereof, the central bank thereof or any institution wholly owned by the Government thereof;
- (c) the interest is beneficially owned by a resident of that other Contracting State that is either:
 - (i) a bank;
 - (ii) an insurance company;
 - (iii) a securities dealer; or
 - (iv) any other enterprise, provided that in the three taxable years preceding the taxable year in which the interest is paid, the enterprise derives more than 50 per cent of its liabilities from the issuance of bonds in the financial markets or from taking deposits at interest, and more than 50 per cent of the assets of the enterprise consist of debt-claims against persons that do not have with the enterprise a relationship described in subparagraph (a) or (b) of paragraph 1 of Article 9;

which is established and regulated as such under the laws of that other Contracting State; or

- (d) the interest is beneficially owned by a pension fund that is a resident of that other Contracting State, provided that such interest is derived from the activities described in clause (ii) of subparagraph (k) of paragraph 1 of Article 3 and that as of the end of the prior taxable year more than 50 per cent of its beneficiaries, members or participants are individuals who are residents of either Contracting State.

4. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures, and all other income that is subjected to the same taxation treatment as income from money lent by the tax laws of the Contracting State in which the income arises. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purposes of this Article.

5. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12
ROYALTIES

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 5 per cent of the gross amount of the royalties.

3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films and films, tapes or discs for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13 CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of shares or interests in a company, partnership or trust deriving at least 50 per cent of the value of its property directly or indirectly from immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State, unless the relevant class of the shares or the interests is traded on a recognised stock exchange and the resident and persons related or connected to that resident own in the aggregate 5 per cent or less of that class of the shares or the interests.

3. Gains from the alienation of any property, other than immovable property, forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of any property, other than immovable property, pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such a fixed base, may be taxed in that other Contracting State.

4. Gains derived by an enterprise of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated by that enterprise in international traffic or any property, other than immovable property, pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in that Contracting State.

5. Gains from the alienation of any property other than that referred to in the preceding paragraphs of this Article shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14
INDEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that Contracting State except in the following circumstances, when such income may also be taxed in the other Contracting State:

- (a) if he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State; or
- (b) if his stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the taxable year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15
DEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18 and 19, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that Contracting State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other Contracting State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State if:

- (a) the recipient is present in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the taxable year concerned;
- (b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other Contracting State; and
- (c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other Contracting State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic by an enterprise of a Contracting State may be taxed in that Contracting State.

Article 16
DIRECTORS' FEES

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

Article 17
ENTERTAINERS AND SPORTSPERSONS

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsperson himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.

Article 18
PENSIONS AND ANNUITIES

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions and other similar remuneration and annuities paid to a resident of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State.

2. The term "annuity" means a stated sum payable periodically at stated times during life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

Article 19
GOVERNMENT SERVICE

1. (a) Salaries, wages and other similar remuneration paid by a Contracting State or a political subdivision or local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or political subdivision or local authority shall be taxable only in that Contracting State.
- (b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other Contracting State and the individual is a resident of that other Contracting State who:

- (i) is a national of that other Contracting State; or
 - (ii) did not become a resident of that other Contracting State solely for the purpose of rendering the services.
2. (a) Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds to which contributions are made or created by, a Contracting State or a political subdivision or local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or political subdivision or local authority shall be taxable only in that Contracting State.
- (b) However, such pensions and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that other Contracting State.
3. The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18 shall apply to salaries, wages, pensions, and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or local authority thereof.

Article 20
STUDENTS

Payments which a student, business apprentice or trainee who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in the first-mentioned Contracting State, provided that such payments arise from sources outside the first-mentioned Contracting State. The exemption provided by this Article shall apply to a business apprentice or trainee only for a period not exceeding three years from the date on which he first begins his training in the first-mentioned Contracting State.

Article 21
OTHER INCOME

1. Items of income beneficially owned by a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that Contracting State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the beneficial owner of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

3. Where, by reason of a special relationship between the resident referred to in paragraph 1 and the payer or between both of them and some other person, the amount of income referred to in paragraph 1 exceeds the amount which would have been agreed upon between them in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 22
ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1. Subject to the provisions of the laws of Japan regarding the allowance as a credit against Japanese tax of tax payable in any country other than Japan, where a resident of Japan derives income from Qatar which may be taxed in Qatar in accordance with the provisions of this Agreement, the amount of the Qatari tax payable in respect of that income shall be allowed as a credit against the Japanese tax imposed on that resident. The amount of credit, however, shall not exceed that part of the Japanese tax which is appropriate to that income.

2. In the case of Qatar, double taxation shall be eliminated as follows:

Where a resident of Qatar derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in Japan, then Qatar shall allow as a deduction from the Qatari tax of that resident an amount equal to the tax paid in Japan provided that such deduction shall not exceed that part of the tax, as computed before the deduction is given, which is attributable to the income derived from Japan.

Article 23
NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other Contracting State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. The provisions of this paragraph shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other Contracting State than the taxation levied on enterprises of that other Contracting State carrying on the same activities. The provisions of this paragraph shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 7 of Article 11, paragraph 6 of Article 12 or paragraph 3 of Article 21 apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purposes of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned Contracting State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned Contracting State are or may be subjected.

5. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description imposed by a Contracting State or a political subdivision or local authority thereof.

Article 24 MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those Contracting States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 23, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the provisions of this Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly, including through a joint commission consisting of themselves or their representatives, for the purposes of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs of this Article.

Article 25
EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2.

2. Any information received under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that Contracting State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions. Notwithstanding the foregoing, information received by a Contracting State may be used for other purposes when such information may be used for such other purposes under the laws of both Contracting States and the competent authority of the Contracting State supplying the information authorises such use.

3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- (a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- (b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- (c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other Contracting State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 26

MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS AND CONSULAR POSTS

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 27

HEADINGS

The headings of the Articles of this Agreement are inserted for convenience of reference only and shall not affect the interpretation of the Agreement.

Article 28

ENTRY INTO FORCE

1. This Agreement shall be approved in accordance with the legal procedures of each of the Contracting States and shall enter into force on the thirtieth day after the date of exchange of diplomatic notes indicating such approval.

2. The provisions of this Agreement shall have effect:

(a) in the case of Japan:

(i) with respect to taxes levied on the basis of a taxable year, for taxes for any taxable years beginning on or after 1 January in the calendar year immediately following that in which the Agreement enters into force; and

- (ii) with respect to taxes not levied on the basis of a taxable year, for taxes levied on or after 1 January in the calendar year immediately following that in which the Agreement enters into force; and
- (b) in the case of Qatar:
 - (i) with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited on or after 1 January of the calendar year immediately following the year in which the Agreement enters into force; and
 - (ii) with regard to other taxes, in respect of taxable years beginning on or after 1 January of the calendar year immediately following the year in which the Agreement enters into force.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, the provisions of Article 25 shall have effect from the date of entry into force of this Agreement, without regard to the date on which the taxes are levied or the taxable year to which the taxes relate. This provision shall remain subject to the provisions of paragraph 3 of Article 25.

Article 29
TERMINATION

This Agreement shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate the Agreement, through diplomatic channels, by giving written notice of termination at least six months before the end of any calendar year beginning after the expiry of five years from the date of entry into force of the Agreement. In such event, the Agreement shall cease to have effect:

- (a) in the case of Japan:
 - (i) with respect to taxes levied on the basis of a taxable year, for taxes for any taxable years beginning on or after 1 January in the calendar year immediately following that in which the notice is given; and
 - (ii) with respect to taxes not levied on the basis of a taxable year, for taxes levied on or after 1 January in the calendar year immediately following that in which the notice is given; and

- (b) in the case of Qatar:
- (i) with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited on or after 1 January of the calendar year immediately following the year in which the notice is given; and
 - (ii) with regard to other taxes, in respect of taxable years beginning on or after 1 January of the calendar year immediately following the year in which the notice is given.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

DONE in duplicate at Tokyo this twentieth day of February, 2015 in the Japanese, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT
OF JAPAN:

Shingo Tsuda

FOR THE GOVERNMENT
OF THE STATE OF QATAR:

يوسف محمد بلال

Protocol

At the signing of the Agreement between the Government of Japan and the Government of the State of Qatar for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with respect to Taxes on Income (hereinafter referred to as "the Agreement"), the Government of Japan and the Government of the State of Qatar have agreed upon the following provisions, which shall form an integral part of the Agreement.

1. With reference to paragraph 3 of Article 2 of the Agreement:

It is understood that, in the case of Qatar, the term "Taxes on income" means Income Tax imposed by the Income Tax Law and Corporation Tax imposed by Qatar Financial Centre Tax Regulations.

2. With reference to Article 4 of the Agreement:

It is understood that the term "resident of a Contracting State" includes:

- (a) a pension fund established under the laws of that Contracting State; and
- (b) an organisation established under the laws of that Contracting State and operated exclusively for a religious, charitable, educational, scientific, artistic, cultural or public purpose, only if all or part of its income may be exempt from tax under the laws of that Contracting State.

3. With reference to paragraph 3 of Article 7 of the Agreement:

It is understood that, when computing the taxable income of a permanent establishment for the tax purposes of the Contracting State in which the permanent establishment is situated, the conditions for the deductibility of expenses which are attributable to the permanent establishment in accordance with the provisions of that paragraph are matters to be determined by the laws of that Contracting State.

4. With reference to Article 8 of the Agreement, it is understood that:

- (a) interest on funds temporarily deposited in banks in connection with the operation of ships or aircraft in international traffic shall be regarded as profits from the operation of ships or aircraft referred to in Article 8 and not as interest referred to in Article 11 of the Agreement; and
- (b) profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall include profits from:
 - (i) the rental of ships or aircraft on a full basis in international traffic whether a time charter basis or a voyage charter basis;
 - (ii) the rental of ships or aircraft on a bare-boat basis, where such rental is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic;
 - (iii) the use, maintenance or rental of containers (including trailers and related equipment used for transport of containers), where such use, maintenance or rental, as the case may be, is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic; and
 - (iv) the sale of tickets for international traffic on behalf of other enterprises, where such sale is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic.

5. With reference to paragraph 4 of Article 10 of the Agreement:

Where any institution wholly owned by the Government of the State of Qatar owns the shares of a company which is a resident of Japan (hereinafter referred to as "the Japanese company") indirectly through another company referred to in that paragraph (hereinafter referred to as "the intermediate company") and where the conditions described in subparagraph (a) of paragraph 2 of that Article would be satisfied if the institution owned directly the shares of the Japanese company, the provisions of that subparagraph shall be applied to dividends paid to the institution by the intermediate company to the extent that the dividends paid by the intermediate company are considered to correspond to the dividends paid to the intermediate company by the Japanese company.

6. For the purposes of paragraph 3 of Article 11 of the Agreement and paragraph 5 of this Protocol, the term "institution wholly owned by the Government" includes, in particular:

(a) in the case of Japan:

- (i) the Japan Bank for International Cooperation;
- (ii) the Japan International Cooperation Agency; and
- (iii) the Nippon Export and Investment Insurance; and

(b) in the case of the State of Qatar:

- (i) Qatar Investment Authority;
- (ii) Qatar Holding Limited Liability Company;
- (iii) General Retirement and Social Insurance Authority;
- (iv) Qatar Petroleum;
- (v) Qatar Petroleum International;
- (vi) Qatar International Petroleum Marketing Company Limited (Tasweeq);

(vii) Qatar Chemical and Petrochemical Marketing and Distribution Company (Muntajat); and

(viii) Qatar Development Bank.

7. With reference to paragraph 2 of Article 13 of the Agreement:

It is understood that the term "recognised stock exchange" means:

- (a) any stock exchange established by a Financial Instruments Exchange or an approved-type financial instruments firms association under the terms of the Financial Instruments and Exchange Law (Law No. 25 of 1948) of Japan;
- (b) the Qatar Stock Exchange; and
- (c) any other stock exchange which the competent authorities of the Contracting States agree to recognise for the purposes of that paragraph.

8. Nothing in the Agreement shall prevent Japan from imposing tax at source, in accordance with its laws, on any income and gains derived by a person pursuant to a silent partnership (Tokumei Kumiai) contract or other similar contract.

9. With reference to Article 23 of the Agreement:

The exemption of Qatari nationals from taxes under Qatari tax law shall not be regarded as a discrimination under the provision of that Article.

10. With reference to paragraph 5 of Article 25 of the Agreement:

A Contracting State may decline to supply information relating to confidential communications between attorneys, solicitors or other admitted legal representatives in their role as such and their clients to the extent that the communications are protected from disclosure under the domestic laws of that Contracting State.

11. With reference to the Agreement:

It is understood that no relief shall be available under the Agreement if the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of any shares, debt-claims or other rights or properties in respect of which income arises was to take advantage of the Agreement by means of that creation or assignment.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Protocol.

DONE in duplicate at Tokyo this twentieth day of February, 2015 in the Japanese, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT
OF JAPAN:

Shingo Tsuda

FOR THE GOVERNMENT
OF THE STATE OF QATAR:

يوسف محمد بلال

(Japanese Note)

Tokyo, February 20, 2015

Excellency,

I have the honour to refer to the Agreement between the Government of Japan and the Government of the State of Qatar for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with respect to Taxes on Income signed today (hereinafter referred to as "the Agreement") and to confirm, on behalf of the Government of Japan, the following understanding reached between the two Governments:

The arrangement constituted by the Notes exchanged between the two Governments dated 21 May 2009 concerning the avoidance of double taxation on income in respect of the operation of ships or aircraft in international traffic shall terminate and cease to have effect with respect to income or taxes to which the Agreement shall have effect in accordance with the provisions of paragraph 2 of Article 28 thereof.

I have further the honour to propose that the present Note and Your Excellency's Note in reply confirming on behalf of the Government of the State of Qatar the foregoing understanding shall constitute an agreement between the two Governments, which shall enter into force at the same time as the Agreement.

This Note is written in the Japanese, Arabic and English languages, each text being equally authentic, and in case of any divergence in interpretation, the English text shall prevail.

His Excellency
Mr. Yousef Mohamed Bilal
Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary
of the State of Qatar to Japan

I avail myself of this opportunity to extend to Your Excellency the assurance of my highest consideration.

Shingo Tsuda
Ambassador Extraordinary and
Plenipotentiary of Japan to
the State of Qatar

(Qatari Note)

Tokyo, February 20, 2015

Excellency,

I have the honour to acknowledge the receipt of Your Excellency's Note of today's date which reads as follows:

“(Japanese Note)”

The foregoing understanding being acceptable to the Government of the State of Qatar, I have further the honour to confirm that Your Excellency's Note and this Note in reply shall constitute an agreement between the two Governments, which shall enter into force at the same time as the entry into force of the Agreement.

This Note is written in the Arabic, Japanese and English languages, each text being equally authentic, and in case of any divergence in interpretation, the English text shall prevail.

I avail myself of this opportunity to extend to Your Excellency the assurance of my highest consideration.

يوسف محمد بلال

Ambassador Extraordinary
and Plenipotentiary
of the State of Qatar to Japan

His Excellency
Mr. Shingo Tsuda
Ambassador Extraordinary and
Plenipotentiary of Japan to
the State of Qatar

日本国政府のために

津田 慎悟

カタール国政府のために

ユーセフ・ムハンマド・ビラー

- (ii) 課税年度に基づかないで課される租税に関しては、終了の通告が行われた年の翌年の一月一日以後に課される租税
- (b) カタールについては、
 - (i) 源泉徴収される租税に関しては、終了の通告が行われた年の翌年の一月一日以後に支払われ、又は貸記される租税の額
 - (ii) その他の租税に関しては、終了の通告が行われた年の翌年の一月一日以後に開始する各課税年度の租税

以上の証拠として、下名は、各自の政府から正当に委任を受けてこの協定に署名した。

二千十五年二月二十日に東京で、ひとしく正文である日本語、アラビア語及び英語により本書二通を作成した。解釈に相違がある場合には、英語の本文による。

(ii) その他の租税に関しては、この協定が効力を生ずる年の翌年の一月一日以後に開始する各課税年度の租税

3 2の規定にかかわらず、第二十五条の規定は、当該規定の対象となる租税が課される日又は当該租税に係る課税年度にかかわらず、この協定が効力を生ずる日から適用する。この3の規定の適用に当たっては、同条3の規定に従うものとする。

第二十九条 終了

この協定は、一方の締約国によって終了させられる時まで効力を有する。いずれの一方の締約国も、この協定の効力発生の日から五年の期間が満了した後を開始する各暦年の末日の六箇月前までに、外交上の経路を通じて、他方の締約国に対し書面による終了の通告を行うことにより、この協定を終了させることができる。この場合には、この協定は、次のものにつき適用されなくなる。

(a) 日本国については、

(i) 課税年度に基づいて課される租税に関しては、終了の通告が行われた年の翌年の一月一日以後に開始する各課税年度の租税

及ぼすものではない。

第二十八条 効力発生

1 この協定は、両締約国のそれぞれの国内法上の手続に従って承認されなければならない。この協定は、その承認を通知する外交上の公文の交換の日の後三十日目の日に効力を生ずる。

2 この協定の規定は、次のものについて適用する。

(a) 日本国については、

(i) 課税年度に基づいて課される租税に関しては、この協定が効力を生ずる年の翌年の一月一日以後に開始する各課税年度の租税

(ii) 課税年度に基づかないで課される租税に関しては、この協定が効力を生ずる年の翌年の一月一日以後に課される租税

(b) カタールについては、

(i) 源泉徴収される租税に関しては、この協定が効力を生ずる年の翌年の一月一日以後に支払われ、又は貸記される租税の額

4 一方の締約国は、他方の締約国がこの条の規定に従って当該一方の締約国に対し情報の提供を要請する場合には、自己の課税目的のために必要でないときであっても、当該情報を入力するために必要な手段を用いる。この4の第一文に規定する義務は、3に定める制限に従うが、その制限は、いかなる場合にも、当該情報が自己の課税目的のために必要でないことのみを理由として、一方の締約国が情報の提供を拒否することを認めるものと解してはならない。

5 3の規定は、いかなる場合にも、提供を要請された情報が銀行その他の金融機関、名義人、代理人若しくは受託者が有する情報又はある者の所有に関する情報であることのみを理由として、一方の締約国が情報の提供を拒否することを認めるものと解してはならない。

第二十六条 外交使節団及び領事機関の構成員

この協定のいかなる規定も、国際法の一般原則又は特別の協定に基づく外交使節団又は領事機関の構成員の租税上の特権に影響を及ぼすものではない。

第二十七条 見出し

この協定中の条の見出しは、引用上の便宜のためにのみ付されたものであって、この協定の解釈に影響を

当局（裁判所及び行政機関を含む。）に対してのみ、開示される。これらの者又は当局は、当該情報をそのような目的のためにのみ使用する。これらの者又は当局は、当該情報を公開の法廷における審理又は司法上の決定において開示することができる。この2の第一文から第三文までの規定にかかわらず、一方の締約国が受領した情報は、両締約国の法令に基づき他の目的のために使用することができる場合において、当該情報を提供した他方の締約国の権限のある当局がそのような使用を許可するときは、他の目的のために使用することができる。

3 1及び2の規定は、いかなる場合にも、一方の締約国に対し、次のことを行う義務を課するものと解してはならない。

- (a) 当該一方の締約国又は他方の締約国の法令及び行政上の慣行に抵触する行政上の措置をとること。
- (b) 当該一方の締約国又は他方の締約国の法令の下において又は行政の通常の運営において入手することができない情報を提供すること。
- (c) 営業上、事業上、産業上、商業上若しくは職業上の秘密若しくは取引の過程を明らかにするような情報又は公開することが公の秩序に反することになる情報を提供すること。

決するよう努める。両締約国の権限のある当局は、また、この協定に定めのない場合における二重課税を除去するため、相互に協議することができる。

4 両締約国の権限のある当局は、2及び3に規定する合意に達するため、直接相互に通信すること（両締約国の権限のある当局又はその代表者により構成される合同委員会を通じて通信することを含む。）ができる。

第二十五条 情報の交換

1 両締約国の権限のある当局は、この協定の規定の実施又は両締約国若しくはそれらの地方政府若しくは地方公共団体が課する全ての種類の租税に関する両締約国の法令（当該法令に基づく課税がこの協定の規定に反しない場合に限る。）の運用若しくは執行に関連する情報を交換する。情報の交換は、第一条及び第二条の規定による制限を受けない。

2 1の規定に基づき一方の締約国が受領した情報は、当該一方の締約国がその法令に基づいて入手した情報と同様に秘密として取り扱うものとし、1に規定する租税の賦課若しくは徴収、これらの租税に関する執行若しくは訴追、これらの租税に関する不服申立てについての決定又はこれらの監督に参与する者又は

課される全ての種類の租税に適用する。

第二十四条 相互協議手続

1 一方又は双方の締約国の措置によりこの協定の規定に適合しない課税を受けたと認める者又は受けることになる者とは、その事案について、当該一方又は双方の締約国の法令に定める救済手段とは別に、自己が居住者である締約国の権限のある当局に対して又は当該事案が前条1の規定の適用に関するものである場合には自己が国民である締約国の権限のある当局に対して、申立てをすることができる。当該申立ては、この協定の規定に適合しない課税に係る措置の最初の通知の日から三年以内に、しなければならない。

2 権限のある当局は、1に規定する申立てを正当と認めるが、自ら満足すべき解決を与えることができない場合には、この協定の規定に適合しない課税を回避するため、他方の締約国の権限のある当局との合意によつてその事案を解決するよう努める。成立した全ての合意は、両締約国の法令上のいかなる期間制限にもかかわらず、実施されなければならない。

3 両締約国の権限のある当局は、この協定の解釈又は適用に関して生ずる困難又は疑義を合意によつて解

て、同様の活動を行う当該他方の締約国の企業に対して課される租税よりも不利に課されることはない。

この2の規定は、一方の締約国に対し、家族の状況又は家族を扶養するための負担を理由として当該一方の締約国の居住者に認める租税上の人的控除、救済及び軽減を他方の締約国の居住者に認めることを義務付けるものと解してはならない。

3 第九条1、第十一条7、第十二条6又は第二十一条3の規定が適用される場合を除くほか、一方の締約国の企業が他方の締約国の居住者に支払った利子、使用料その他の支払金については、当該一方の締約国の企業の課税対象利得の決定に当たって、当該一方の締約国の居住者に支払われたとした場合における条件と同様の条件で控除するものとする。

4 一方の締約国の企業であつてその資本の全部又は一部が他方の締約国の一又は二以上の居住者により直接又は間接に所有され、又は支配されているものは、当該一方の締約国において、租税又はこれに関連する要件であつて、当該一方の締約国の類似の他の企業に課されており、若しくは課されることがある租税若しくはこれに関連する要件以外のもの又はこれらよりも重いものを課されることはない。

5 第二条の規定にかかわらず、この条の規定は、締約国又はその地方政府若しくは地方公共団体によつて

れる日本国の租税の額から控除する。ただし、控除の額は、日本国の租税の額のうち当該所得に対応する部分を超えないものとする。

2 カタールについては、二重課税は、次のとおり除去される。

カタールの居住者がこの協定の規定に従って日本国において租税を課される所得を取得する場合には、カタールは、日本国において納付される租税の額を当該居住者のカタールの租税の額から控除する。ただし、控除の額は、その控除が行われる前に算定された租税の額のうち、日本国内において取得される所得に対応する部分を超えないものとする。

第二十三条 無差別待遇

1 一方の締約国の国民は、他方の締約国において、租税又はこれに関連する要件であつて、特に居住者であるか否かに関し同様の状況にある当該他方の締約国の国民に課されており、若しくは課されることがある租税若しくはこれに関連する要件以外のもの又はこれらよりも重いものを課されることはない。この1の規定は、第一条の規定にかかわらず、いずれの締約国の居住者でもない者にも、適用する。

2 一方の締約国の企業が他方の締約国内に有する恒久的施設に対する租税は、当該他方の締約国におい

当該他方の締約国内において当該他方の締約国内にある固定的施設を通じて独立の人的役務を提供する場合において、当該所得の支払の基因となった権利又は財産が当該恒久的施設又は当該固定的施設と実質的な関連を有するものであるときは、当該所得については、適用しない。この場合には、第七条又は第十四条の規定を適用する。

3 1に規定する一方の締約国の居住者と支払者との間又はその双方と第三者との間の特別の関係により、

1に規定する所得の額が、その関係がないとしたならば当該居住者及び当該支払者が合意したとみられる額を超えるときは、この条の規定は、その合意したとみられる額についてのみ適用する。この場合には、支払われた額のうちその超過する部分に対しては、この協定の他の規定に妥当な考慮を払った上で、各締約国の法令に従って租税を課することができる。

第二十二条 二重課税の除去

1 日本国以外の国において納付される租税を日本国の租税から控除することに関する日本国の法令の規定に従い、日本国の居住者がこの協定の規定に従ってカタールにおいて租税を課される所得をカタール内において取得する場合には、当該所得について納付されるカタールの租税の額は、当該居住者に対して課さ

規定を適用する。

第二十条 学生

専ら教育又は訓練を受けるため一方の締約国内に滞在する学生、事業修習者又は研修員であつて、現に他方の締約国の居住者であるもの又はその滞在の直前に他方の締約国の居住者であつたものがその生計、教育又は訓練のために受け取る給付（当該一方の締約国外から支払われるものに限る。）については、当該一方の締約国においては、租税を課することができない。この条に定める租税の免除は、事業修習者又は研修員については、当該一方の締約国内において最初に訓練を開始した日から三年を超えない期間についてのみ適用する。

第二十一条 その他の所得

1 一方の締約国の居住者が受益者である所得（源泉地を問わない。）であつて前各条に規定がないものに対しては、当該一方の締約国においてのみ租税を課することができる。

2 1の規定は、一方の締約国の居住者である所得（第六条2に規定する不動産から生ずる所得を除く。）の受益者が、他方の締約国内において当該他方の締約国内にある恒久的施設を通じて事業を行う場合又は

は、当該他方の締約国においてのみ租税を課することができる。

(i) 当該他方の締約国の国民

(ii) 専ら当該役務を提供するため当該他方の締約国の居住者となつた者でないもの

2 (a) 1の規定にかかわらず、一方の締約国又は一方の締約国の地方政府若しくは地方公共団体に対し提供される役務につき、個人に対し、当該一方の締約国若しくは当該一方の締約国の地方政府若しくは地方公共団体によつて支払われ、又は当該一方の締約国若しくは当該一方の締約国の地方政府若しくは地方公共団体が拠出し、若しくは設立した基金から支払われる退職年金その他これに類する報酬に対しては、当該一方の締約国においてのみ租税を課することができる。

(b) もつとも、当該個人が他方の締約国の居住者であり、かつ、当該他方の締約国の国民である場合には、当該退職年金その他これに類する報酬に対しては、当該他方の締約国においてのみ租税を課することができ。

3 一方の締約国又は一方の締約国の地方政府若しくは地方公共団体の行う事業に関連して提供される役務につき支払われる給料、賃金、退職年金その他これらに類する報酬については、第十五条から前条までの

第十八条 退職年金及び保険年金

1 次条2の規定が適用される場合を除くほか、一方の締約国の居住者に支払われる退職年金その他これに類する報酬及び保険年金に対しては、当該一方の締約国においてのみ租税を課することができる。

2 「保険年金」とは、金銭又はその等価物による適正かつ十分な給付の対価としての支払を行う義務に従い、終身にわたり又は特定の若しくは確定することができる期間中、所定の時期において定期的に所定の金額が支払われるものをいう。

第十九条 政府職員

1 (a) 一方の締約国又は一方の締約国の地方政府若しくは地方公共団体に対し提供される役務につき、個人に対し、当該一方の締約国又は当該一方の締約国の地方政府若しくは地方公共団体によって支払われる給料、賃金その他これらに類する報酬に対しては、当該一方の締約国においてのみ租税を課することができる。

(b) もつとも、当該役務が他方の締約国内において提供され、かつ、当該個人が次の(i)又は(ii)の規定に該当する当該他方の締約国の居住者である場合には、その給料、賃金その他これらに類する報酬に対して

いこと。

3 1及び2の規定にかかわらず、一方の締約国の企業が国際運輸に運用する船舶内又は航空機内において行われる勤務に係る報酬に対しては、当該一方の締約国において租税を課することができる。

第十六条 役員報酬

一方の締約国の居住者が他方の締約国の居住者である法人の役員で資格で取得する役員報酬その他これに類する支払金に対しては、当該他方の締約国において租税を課することができる。

第十七条 芸能人及び運動家

1 第十四条及び第十五条の規定にかかわらず、一方の締約国の居住者が演劇、映画、ラジオ若しくはテレビジョンの俳優、音楽家その他の芸能人又は運動家として他方の締約国内で行う個人的活動によって取得する所得に対しては、当該他方の締約国において租税を課することができる。

2 芸能人又は運動家としての個人的活動に関する所得が当該芸能人又は運動家以外の者に帰属する場合に、当該所得に対しては、第七条、第十四条及び第十五条の規定にかかわらず、当該芸能人又は運動家の活動が行われる締約国において租税を課することができる。

第十五条 給与所得

1 次条、第十八条及び第十九条の規定が適用される場合を除くほか、一方の締約国の居住者がその勤務について取得する給料、賃金その他これらに類する報酬に対しては、勤務が他方の締約国内において行われ
ない限り、当該一方の締約国においてのみ租税を課することができる。勤務が他方の締約国内において行
われる場合には、当該勤務について取得する給料、賃金その他これらに類する報酬に対しては、当該他方
の締約国において租税を課することができる。

2 1の規定にかかわらず、一方の締約国の居住者が他方の締約国内において行う勤務について取得する報
酬に対しては、次の(a)から(c)までに規定する要件を満たす場合には、当該一方の締約国においてのみ租税
を課することができる。

- (a) 当該課税年度において開始し、又は終了するいずれの十二箇月の期間においても、報酬の受領者が当
該他方の締約国内に滞在する期間が合計百八十三日を超えないこと。
- (b) 報酬が当該他方の締約国の居住者でない雇用者又はこれに代わる者から支払われるものであること。
- (c) 報酬が当該他方の締約国内に雇用者が有する恒久的施設又は固定的施設によって負担されるものでな

第十四条 独立の人的役務

1 一方の締約国の居住者が自由職業その他の独立の性格を有する活動について取得する所得に対しては、当該一方の締約国においてのみ租税を課することができる。ただし、次のいずれかに該当する場合には、当該所得に対しては、他方の締約国においても租税を課することができる。

(a) その者が、自己の活動を行うため通常その用に供している固定的施設を当該他方の締約国内に有する場合。この場合には、当該所得のうち当該固定的施設に帰せられる部分に対してのみ、当該他方の締約国において租税を課することができる。

(b) その者が、当該課税年度において開始し、又は終了するいずれかの十二箇月の期間において、合計百八十三日以上の間当該他方の締約国内に滞在する場合。この場合には、当該所得のうちその者が当該他方の締約国内で行う活動によって取得する部分に対してのみ、当該他方の締約国において租税を課することができる。

2 「自由職業」には、特に、学術上、文学上、芸術上及び教育上の独立の活動並びに医師、弁護士、技術士、建築士、歯科医師及び公認会計士の独立の活動を含む。

式等」という。)が公認の有価証券市場において取引され、かつ、当該一方の締約国の居住者及びその特殊関係者が所有する同種の株式等の数が同種の株式等の総数の五パーセント以下である場合は、この限りでない。

3 一方の締約国の企業が他方の締約国内に有する恒久的施設の事業用資産を構成する財産(不動産を除く。)の譲渡又は一方の締約国の居住者が独立の人的役務を提供するため他方の締約国内においてその用に供している固定的施設に係る財産(不動産を除く。)の譲渡から生ずる収益(当該恒久的施設の譲渡、企業全体の譲渡の一部としての当該恒久的施設の譲渡又は当該固定的施設の譲渡から生ずる収益を含む。)に対しては、当該他方の締約国において租税を課することができる。

4 一方の締約国の企業が国際運輸に運用する船舶若しくは航空機又はこれらの船舶若しくは航空機の運用に係る財産(不動産を除く。)の譲渡によって当該一方の締約国の企業が取得する収益に対しては、当該一方の締約国においてのみ租税を課することができる。

5 1から4までに規定する財産以外の財産の譲渡から生ずる収益に対しては、譲渡者が居住者とされる締約国においてのみ租税を課することができる。

において生じたものとされる。

6 使用料の支払の基因となつた使用、権利又は情報について考慮した場合において、使用料の支払者と受益者との間又はその双方と第三者との間の特別の関係により、当該使用料の額が、その関係がないとしたならば支払者及び受益者が合意したとみられる額を超えるときは、この条の規定は、その合意したとみられる額についてのみ適用する。この場合には、支払われた額のうちその超過する部分に対しては、この協定の他の規定に妥当な考慮を払つた上で、各締約国の法令に従つて租税を課することができる。

第十三条 譲渡収益

1 一方の締約国の居住者が第六条に規定する不動産であつて他方の締約国内に存在するものの譲渡によつて取得する収益に対しては、当該他方の締約国において租税を課することができる。

2 一方の締約国の居住者が法人、組合又は信託財産（資産の価値の五十パーセント以上が第六条に規定する不動産であつて他方の締約国内に存在するものにより直接又は間接に構成される法人、組合又は信託財産に限る。）の株式又は持分の譲渡によつて取得する収益に対しては、当該他方の締約国において租税を課することができる。ただし、当該譲渡に係る株式又は持分と同じ種類の株式又は持分（以下「同種の株

意匠、模型、図面、秘密方式若しくは秘密工程の使用若しくは使用の権利の対価として、産業上、商業上若しくは学術上の設備の使用若しくは使用の権利の対価として、又は産業上、商業上若しくは学術上の経験に関する情報の対価として受領される全ての種類の支払金をいう。

4 1及び2の規定は、一方の締約国の居住者である使用料の受益者が、当該使用料の生じた他方の締約国内において当該他方の締約国内にある恒久的施設を通じて事業を行う場合又は当該他方の締約国内において当該他方の締約国内にある固定的施設を通じて独立の人的役務を提供する場合において、当該使用料の支払の基因となった権利又は財産が当該恒久的施設又は当該固定的施設と実質的な関連を有するものであるときは、適用しない。この場合には、第七条又は第十四条の規定を適用する。

5 使用料は、その支払者が一方の締約国の居住者である場合には、当該一方の締約国内において生じたものとされる。ただし、使用料の支払者が、一方の締約国内に恒久的施設又は固定的施設を有する場合において、当該使用料を支払う債務が当該恒久的施設又は固定的施設について生じ、かつ、当該使用料が当該恒久的施設又は固定的施設によって負担されるものであるときは、当該支払者がいずれかの締約国の居住者であるか否かを問わず、当該使用料は、当該恒久的施設又は固定的施設が存在する当該一方の締約国内

7 利子の支払の基因となった債権について考慮した場合において、利子の支払者と受益者との間又はその双方と第三者との間の特別の関係により、当該利子の額が、その関係がないとしたならば支払者及び受益者が合意したとみられる額を超えるときは、この条の規定は、その合意したとみられる額についてのみ適用する。この場合には、支払われた額のうちその超過する部分に対しては、この協定の他の規定に妥当な考慮を払った上で、各締約国の法令に従って租税を課することができる。

第十二条 使用料

1 一方の締約国内において生じ、他方の締約国の居住者に支払われる使用料に対しては、当該他方の締約国において租税を課することができる。

2 1に規定する使用料に対しては、当該使用料が生じた一方の締約国においても、当該一方の締約国の法令に従って租税を課することができる。その租税の額は、当該使用料の受益者が他方の締約国の居住者である場合には、当該使用料の額の五パーセントを超えないものとする。

3 この条において、「使用料」とは、文学上、芸術上若しくは学術上の著作物（映画フィルム及びビデオ放送用又はテレビジョン放送用のフィルム、テープ又はディスクを含む。）の著作権、特許権、商標権、

付金から生じた所得と同様に取り扱われるものをいう。支払の遅延に対して課される損害金は、この条の規定の適用上利子には該当しない。

5 1から3までの規定は、一方の締約国の居住者である利子の受益者が、当該利子の生じた他方の締約国内において当該他方の締約国内にある恒久的施設を通じて事業を行う場合又は当該他方の締約国内において当該他方の締約国内にある固定的施設を通じて独立の人的役務を提供する場合において、当該利子の支払の基因となった債権が当該恒久的施設又は当該固定的施設と実質的な関連を有するものであるときは、適用しない。この場合には、第七条又は第十四条の規定を適用する。

6 利子は、その支払者が一方の締約国の居住者である場合には、当該一方の締約国内において生じたものとされる。ただし、利子の支払者が、一方の締約国内に恒久的施設又は固定的施設を有する場合において、当該利子の支払の基因となった債務が当該恒久的施設又は固定的施設について生じ、かつ、当該利子が当該恒久的施設又は固定的施設によって負担されるものであるときは、当該支払者がいずれかの締約国の居住者であるか否かを問わず、当該利子は、当該恒久的施設又は固定的施設の存在する当該一方の締約国内において生じたものとされる。

(ii) 保険会社

(iii) 証券会社

(iv) (i)から(iii)までに掲げるもの以外の企業で、当該利子の支払が行われる課税年度の直前の三課税年度において、その負債の五十パーセントを超える部分が金融市場において発行された債券又は有利子預金から成り、かつ、その資産の五十パーセントを超える部分が当該企業と第九条1(a)又は(b)に規定する関係を有しない者に対する信用に係る債権から成るもの

(d) 当該利子の受益者が当該他方の締約国の居住者である年金基金であつて、当該利子が第三条1(k)(ii)に規定する活動に関して取得され、かつ、当該課税年度の直前の課税年度の終了の日において当該年金基金の受益者、構成員又は参加者の五十パーセントを超えるものがいずれかの締約国の居住者である個人である場合

4 この条において、「利子」とは、全ての種類の信用に係る債権（担保の有無及び債務者の利得の分配を受ける権利の有無を問わない。）から生じた所得、特に、公債、債券又は社債から生じた所得（公債、債券又は社債の割増金及び賞金を含む。）及び他の所得で当該所得が生じた締約国の租税に関する法令上貸

従って租税を課することができる。その租税の額は、当該利子の受益者が他方の締約国の居住者である場合には、当該利子の額の十パーセントを超えないものとする。

3 2の規定にかかわらず、一方の締約国内において生ずる利子であつて、次のいずれの場合に該当するものについては、他方の締約国においてのみ租税を課することができる。

(a) 当該利子の受益者が、当該他方の締約国の政府、地方政府、地方公共団体若しくは中央銀行又は当該他方の締約国の政府により全面的に所有される機関である場合

(b) 当該利子の受益者が当該他方の締約国の居住者であり、かつ、当該他方の締約国の政府、地方政府、地方公共団体若しくは中央銀行若しくは当該他方の締約国の政府により全面的に所有される機関によつて保証された債権、これらによつて保険の引受けが行われた債権又はこれらによる間接融資に係る債権に関して当該利子が支払われる場合

(c) 当該利子の受益者が、次のいずれかに該当する当該他方の締約国の居住者（当該他方の締約国の法令に基づいて設立され、かつ、規制されるものに限る。）である場合

(i) 銀行

の締約国内において当該他方の締約国内にある固定的施設を通じて独立の人的役務を提供する場合において、当該配当の支払の基因となった株式その他の持分が当該恒久的施設又は当該固定的施設と実質的な関連を有するものであるときは、適用しない。この場合には、第七条又は第十四条の規定を適用する。

7 一方の締約国の居住者である法人が他方の締約国内において利得又は所得を取得する場合には、当該他方の締約国は、当該法人の支払う配当及び当該法人の留保所得については、これらの配当及び留保所得の全部又は一部が当該他方の締約国内において生じた利得又は所得から成るときにおいても、当該配当（当該他方の締約国の居住者に支払われる配当及び配当の支払の基因となった株式その他の持分が当該他方の締約国内にある恒久的施設又は固定的施設と実質的な関連を有するものである場合の配当を除く。）に対していかなる租税も課することができず、また、当該留保所得に対して租税を課することができない。

第十一条 利子

1 一方の締約国内において生じ、他方の締約国の居住者に支払われる利子に対しては、当該他方の締約国において租税を課することができる。

2 1に規定する利子に対しては、当該利子が生じた一方の締約国においても、当該一方の締約国の法令に

- (a) 当該配当の受益者が、当該配当の支払を受ける者が特定される日をその末日とする六箇月の期間を通じて、当該配当を支払う法人の議決権又は発行済株式の十パーセント以上を直接又は間接に所有する法人である場合には、当該配当の額の五パーセント
 - (b) その他の全ての場合には、当該配当の額の十パーセント
- 3 2の規定は、配当を支払う法人のその配当に充てられる利得に対する課税に影響を及ぼすものではない。
- 4 2(a)の規定は、日本国における課税所得の計算上受益者に対して支払う配当を控除することができる法人によって支払われる配当については、適用しない。
- 5 この条において、「配当」とは、株式その他利得の分配を受ける権利（信用に係る債権を除く。）から生ずる所得及びその分配を行う法人が居住者とされる締約国の租税に関する法令上株式から生ずる所得と同様に取り扱われる所得をいう。
- 6 1及び2の規定は、一方の締約国の居住者である配当の受益者が、当該配当を支払う法人が居住者とされる他方の締約国内において当該他方の締約国内にある恒久的施設を通じて事業を行う場合又は当該他方

2 一方の締約国が、他方の締約国において租税を課された当該他方の締約国の企業の利得を1の規定により当該一方の締約国の企業の利得に算入して租税を課する場合において、両締約国の権限のある当局が、協議の上、その算入された利得の全部又は一部が、双方の企業の間に関けられた条件が独立の企業の間に関けられたであろう条件であったとしたならば当該一方の締約国の企業の利得となったとみられる利得であることに合意するときは、当該他方の締約国は、その合意された利得に対して当該他方の締約国において課された租税の額について適当な調整を行う。この調整に当たっては、この協定の他の規定に妥当な考慮を払う。

第十条 配当

1 一方の締約国の居住者である法人が他方の締約国の居住者に支払う配当に対しては、当該他方の締約国において租税を課することができる。

2 1に規定する配当に対しては、これを支払う法人が居住者とされる一方の締約国においても、当該一方の締約国の法令に従って租税を課することができる。その租税の額は、当該配当の受益者が他方の締約国の居住者である場合には、次の額を超えないものとする。

き、カタールの企業である場合には日本国の事業税、日本国の企業である場合には日本国の事業税に類似する租税でカタールにおいて今後課されることのあるものを免除される。

3 1及び2の規定は、共同計算、共同経営又は国際経営共同体に参加していることによつて取得する利得についても、適用する。

第九条 関連企業

1 次のいずれかに該当する場合であつて、そのいずれの場合においても、商業上又は資金上の関係において、双方の企業の間、独立の企業の間、に設けられる条件と異なる条件が設けられ、又は課されているときは、その条件がないとしたならば一方の企業の利得となつたとみられる利得であつてその条件のために当該一方の企業の利得とならなかつたものに対しては、これを当該一方の企業の利得に算入して租税を課することができる。

- (a) 一方の締約国の企業が他方の締約国の企業の経営、支配又は資本に直接又は間接に参加している場合
- (b) 同一の者が一方の締約国の企業及び他方の締約国の企業の経営、支配又は資本に直接又は間接に参加している場合

3 恒久的施設の利得を決定するに当たっては、経営費及び一般管理費を含む費用であつて当該恒久的施設のために生じたものは、当該恒久的施設が存在する締約国内において生じたものであるか他の場所において生じたものであるかを問わず、控除することを認められる。

4 恒久的施設が企業のために物品又は商品の単なる購入を行ったことを理由としては、いかなる利得も、当該恒久的施設に帰せられることはない。

5 1から4までの規定の適用上、恒久的施設に帰せられる利得は、毎年同一の方法によつて決定する。ただし、別の方法を用いることにつき正当な理由がある場合は、この限りでない。

6 他の条で別個に取り扱われている所得が企業の利得に含まれる場合には、当該他の条の規定は、この条の規定によつて影響されることはない。

第八条 海上運送及び航空運送

1 一方の締約国の企業が船舶又は航空機を国際運輸に運用することによつて取得する利得に対しては、当該一方の締約国においてのみ租税を課することができる。

2 第二条の規定にかかわらず、一方の締約国の企業は、船舶又は航空機を国際運輸に運用することにつ

4 1及び3の規定は、企業の不動産から生ずる所得及び独立の人的役務を提供するために使用される不動産から生ずる所得についても、適用する。

第七条 事業利得

1 一方の締約国の企業の利得に対しては、当該一方の締約国の企業が他方の締約国内にある恒久的施設を通じて当該他方の締約国内において事業を行わない限り、当該一方の締約国においてのみ租税を課することができ。一方の締約国の企業が他方の締約国内にある恒久的施設を通じて当該他方の締約国内において事業を行う場合には、当該一方の締約国の企業の利得のうち当該恒久的施設に帰せられる部分に対してのみ、当該他方の締約国において租税を課することができる。

2 3の規定に従うことを条件として、一方の締約国の企業が他方の締約国内にある恒久的施設を通じて当該他方の締約国内において事業を行う場合には、当該恒久的施設が、同一又は類似の条件で同一又は類似の活動を行う別個のかつ分離した企業であつて、当該恒久的施設を有する企業と全く独立の立場で取引を行うものであるとしたならば当該恒久的施設が取得したとみられる利得が、各締約国において当該恒久的施設に帰せられるものとする。

て事業（恒久的施設を通じて行われるものであるか否かを問わない。）を行う法人を支配し、又はこれらに支配されているという事実のみによつては、いずれの一方の法人も、他方の法人の恒久的施設とはされない。

第六条 不動産所得

1 一方の締約国の居住者が他方の締約国内に存在する不動産から取得する所得（農業又は林業から生ずる所得を含む。）に対しては、当該他方の締約国において租税を課することができる。

2 「不動産」とは、当該財産が存在する締約国の法令における不動産の意義を有するものとする。「不動産」には、いかなる場合にも、不動産に附属する財産、農業又は林業に用いられる家畜類及び設備、不動産に関する一般法の規定の適用がある権利、不動産用益権並びに鉱石、水その他の天然資源の採取又は採取の権利の対価として料金（変動制であるか固定制であるかを問わない。）を受領する権利を含む。船舶及び航空機は、不動産とはみなさない。

3 1の規定は、不動産の直接使用、賃貸その他の全ての形式による使用から生ずる所得について適用する。

代理人を除く。)が、一方の締約国内で、当該企業の名において契約を締結する権限を有し、かつ、この権限を反復して行使する場合には、当該企業は、その者が当該企業のために行う全ての活動について、当該一方の締約国内に恒久的施設を有するものとされる。ただし、その者の活動が4に規定する活動(事業を行う一定の場所で行われたとしても、4の規定により当該一定の場所が恒久的施設であるものとされないようなもの)のみである場合は、この限りでない。

6 1から5までの規定にかかわらず、保険業を営む一方の締約国の企業が、7の規定が適用される独立の地位を有する代理人以外の者を通じ、他方の締約国内で保険料(再保険に係るものを除く。)を受領する場合又は当該他方の締約国内で生ずる危険に係る保険(再保険を除く。)を引き受ける場合には、当該企業は、当該他方の締約国内に恒久的施設を有するものとする。

7 企業は、通常の方法でその業務を行う仲立人、問屋その他の独立の地位を有する代理人を通じて一方の締約国内で事業を行っているという理由のみによつては、当該一方の締約国内に恒久的施設を有するものとはされない。

8 一方の締約国の居住者である法人が、他方の締約国の居住者である法人若しくは他方の締約国内におい

締約国内において行われる場合に限る。

4 1から3までの規定にかかわらず、次のことを行う場合は、「恒久的施設」に当たらないものとする。

- (a) 企業に属する物品又は商品の保管、展示又は引渡しのためにのみ施設を使用すること。
- (b) 企業に属する物品又は商品の在庫を保管、展示又は引渡しのためにのみ保有すること。
- (c) 企業に属する物品又は商品の在庫を他の企業による加工のためにのみ保有すること。
- (d) 企業のために物品若しくは商品を購入し、又は情報を収集することのみを目的として、事業を行う一定の場所を保有すること。
- (e) 企業のためにその他の準備的又は補助的な性格の活動を行うことのみを目的として、事業を行う一定の場所を保有すること。

(f) (a)から(e)までに規定する活動を組み合わせた活動を行うことのみを目的として、事業を行う一定の場所を保有すること。ただし、当該一定の場所におけるこのような組合せによる活動の全体が準備的又は補助的な性格のものである場合に限る。

5 1及び2の規定にかかわらず、企業に代わって行動する者(7の規定が適用される独立の地位を有する

部を行っているものをいう。

2 「恒久的施設」には、特に、次のものを含む。

- (a) 事業の管理の場所
- (b) 支店
- (c) 事務所
- (d) 工場
- (e) 作業場
- (f) 鉱山、石油又は天然ガスの坑井、採石場その他天然資源を採取する場所

3 「恒久的施設」には、次のものを含む。

- (a) 建築工事現場又は建設若しくは据付けの工事であつて六箇月を超える期間存続するもの
- (b) 企業が行う役務の提供（コンサルタントの役務の提供を含む。）であつて、使用人その他の職員（当該役務の提供のために採用されたものに限る。）を通じて行われるもの。ただし、このような活動が単一の又は関連するプロジェクトについていずれかの十二箇月の間に合計百八十三日を超える期間一方の

を双方の締約国内に有する場合には、当該個人は、その人的及び経済的關係がより密接な締約国（重要な利害關係の中心がある締約国）の居住者とみなす。

(b) その重要な利害關係の中心がある締約国を決定することができない場合又はその使用する恒久的住居をいずれの締約国内にも有しない場合には、当該個人は、その有する常用の住居が所在する締約国の居住者とみなす。

(c) その常用の住居を双方の締約国内に有する場合又はこれをいずれの締約国内にも有しない場合には、当該個人は、当該個人が国民である締約国の居住者とみなす。

(d) (a)から(c)までの規定により居住者の地位を決定することができない場合には、両締約国の権限のある当局は、合意により当該事案を解決する。

3 1の規定により双方の締約国の居住者に該当する者で個人以外のものについては、その者の本店又は主たる事務所が存在する締約国の居住者とみなす。

第五条 恒久的施設

1 この協定の適用上、「恒久的施設」とは、事業を行う一定の場所であつて企業がその事業の全部又は一

第四条 居住者

1 この協定の適用上、「一方の締約国の居住者」とは、次の者をいう。

(a) 日本国については、日本国の法令の下において、住所、居所、本店又は主たる事務所の所在地その他これらに類する基準により日本国において租税を課されるべきものとされる者。ただし、日本国内に源泉のある所得のみについて日本国において租税を課されるべきものとされる者を含まない。

(b) カタールについては、カタール内に恒久的住居を有し、いずれかの十二箇月の間に連続し、若しくは分離した百八十三日を超える期間滞在し、又は重要な利害関係の中心がある自然人及びカタールの法令に基づいて設立され、又はカタール内に本店若しくは事業の実質的な管理の場所を有する法人格を有する団体

一方の締約国の政府、地方政府、地方公共団体又は特別の法人は、この協定の適用上、当該一方の締約国の居住者とされる。

2 1の規定により双方の締約国の居住者に該当する個人については、次のとおりその地位を決定する。

(a) 当該個人は、その使用する恒久的住居が所在する締約国の居住者とみなす。その使用する恒久的住居

- (i) 日本国については、財務大臣又は権限を与えられたその代理者
 - (ii) カタールについては、財務大臣又は権限を与えられたその代理者
 - (k) 「年金基金」とは、次の(i)から(iii)までに掲げる要件を満たす者をいう。
 - (i) 一方の締約国の法令に基づいて設立されること。
 - (ii) 主として退職年金、退職手当その他これらに類する報酬を管理し、若しくは給付すること又は他の年金基金の利益のために所得を取得することを目的として運営されること。
 - (iii) (ii)に規定する活動に関して取得する所得につき当該一方の締約国において租税を免除されること。
- 2 一方の締約国によるこの協定の適用に際しては、この協定において定義されていない用語は、文脈により別に解釈すべき場合を除くほか、この協定の適用を受ける当該一方の締約国の法令において当該用語がその適用の時点で有する意義を有するものとする。当該一方の締約国において適用される租税に関する法令における当該用語の意義は、当該一方の締約国の他の法令における当該用語の意義に優先するものとする。

- (d) 「租税」とは、文脈により、日本国の租税又はカタールの租税をいう。
- (e) 「者」には、個人、法人及び法人以外の団体を含む。
- (f) 「法人」とは、法人格を有する団体又は租税に関し法人格を有する団体として取り扱われる団体をいう。
- (g) 「一方の締約国の企業」及び「他方の締約国の企業」とは、それぞれ一方の締約国の居住者が営む企業及び他方の締約国の居住者が営む企業をいう。
- (h) 「国際運輸」とは、一方の締約国の企業が運用する船舶又は航空機による運送（他方の締約国内の地点の間においてのみ運用される船舶又は航空機による運送を除く。）をいう。
- (i) 一方の締約国についての「国民」とは、次の者をいう。
 - (i) 当該一方の締約国の国籍を有する全ての個人
 - (ii) 当該一方の締約国において施行されている法令によってその地位を与えられた全ての法人、組合又は団体
- (j) 「権限のある当局」とは、次の者をいう。

て、現行の租税と同一であるもの又は実質的に類似するものについても、適用する。両締約国の権限のある当局は、各締約国の租税に関する法令について行われた重要な改正を、その改正後の妥当な期間内に、相互に通知する。

第三条 一般的定義

1 この協定の適用上、文脈により別に解釈すべき場合を除くほか、

(a) 「日本国」とは、地理的意味で用いる場合には、日本国の租税に関する法令が施行されている全ての領域（領海を含む。）及びその領域の外側に位置する区域であつて、日本国が国際法に基づき主権的権利を有し、かつ、日本国の租税に関する法令が施行されている全ての区域（海底及びその下を含む。）をいう。

(b) 「カタル」とは、カタル国をいい、地理的意味で用いる場合には、カタル国の土地、内水及び領海（海底及びその下を含む。）、それらの上空並びに排他的経済水域及び大陸棚であつてカタル国が国際法及びカタル国の法令の規定に基づき主権的権利及び管轄権を行使する区域をいう。

(c) 「一方の締約国」及び「他方の締約国」とは、文脈により、日本国又はカタルをいう。

賃金又は給与の総額に対する租税を含む。）は、所得に対する租税とされる。

3 この協定が適用される現行の租税は、次のものとする。

(a) 日本国については、

(i) 所得税

(ii) 法人税

(iii) 復興特別所得税

(iv) 地方法人税

(v) 住民税

(以下「日本国の租税」という。)

(b) カタールについては、

所得に対する租税

(以下「カタールの租税」という。)

4 この協定は、現行の租税に加えて又はこれに代わってこの協定の署名の日の後に課される租税であつ

[JAPANESE TEXT – TEXTE JAPONAIS]

所得に対する租税に関する二重課税の回避及び脱税の防止のための日本国政府とカタール国政府との間の協定

日本国政府及びカタール国政府は、所得に対する租税に関し、二重課税を回避し、及び脱税を防止するための協定を締結することを希望して、

次のとおり協定した。

第一条 対象となる者

この協定は、一方又は双方の締約国の居住者である者に適用する。

第二条 対象となる租税

1 この協定は、一方の締約国又は一方の締約国の地方政府若しくは地方公共団体のために課される所得に対する租税（課税方法のいかんを問わない。）について適用する。

2 総所得又は所得の要素に対する全ての租税（財産の譲渡から生ずる収益に対する租税及び企業が支払う

議定書

所得に対する租税に関する二重課税の回避及び脱税の防止のための日本国政府とカタール国政府との間の協定（以下「協定」という。）の署名に当たり、日本国政府及びカタール国政府は、協定の不可分の一部を成す次の規定を協定した。

- 1 協定第二条3の規定に関し、カタールについては、「所得に対する租税」とは、所得税法によって課される所得税及びカタール金融センター租税規則によって課される法人税をいうことが了解される。
- 2 協定第四条の規定に関し、「一方の締約国の居住者」には、次のものを含むことが了解される。
 - (a) 一方の締約国の法令に基づいて設立された年金基金
 - (b) 一方の締約国の法令に基づいて設立された団体であつて専ら宗教、慈善、教育、科学、芸術、文化その他公の目的のために運営されるもの（当該一方の締約国の法令において所得の全部又は一部に対する租税が免除されるものに限る。）
- 3 協定第七条3の規定に関し、恒久的施設が存在する締約国の課税目的のために当該恒久的施設の課税所

得を計算する場合には、同条3の規定に基づく当該恒久的施設に帰せられる費用の控除の条件は、当該締約国の法令により決定される事項であることが了解される。

4 協定第八条の規定に関し、次のことが了解される。

- (a) 船舶又は航空機を国際運輸に運用することに関連して銀行に一時的に預金された資金に対する利子は、協定第八条に規定する船舶又は航空機を運用することによって取得する利得とみなされ、協定第十条に規定する利子とはみなされないこと。
- (b) 船舶又は航空機を国際運輸に運用することによって取得する利得には、次に掲げる利得を含むこと。
 - (i) 国際運輸における船舶又は航空機の賃貸（期間用船によるものであるか航海用船によるものであるかを問わず、裸用船によるものを除く。）から取得する利得
 - (ii) 裸用船による船舶又は航空機の賃貸（船舶又は航空機を国際運輸に運用することに付随するものに限る。）から取得する利得
 - (iii) コンテナ（コンテナの運送のために使用されるトレーラー及び関連設備を含む。）の使用、保管又は賃貸（船舶又は航空機を国際運輸に運用することに付随するものに限る。）から取得する利得

(iv) 他の企業に代わって行う国際運輸に係る切符の販売（船舶又は航空機を国際運輸に運用することに付随するものに限る。）から取得する利得

5 協定第十条4の規定に関し、カタル国政府により全面的に所有される機関が日本国の居住者である法人（以下「日本国の法人」という。）の株式を他の法人（同条4に規定するものをいう。以下「中間法人」という。）を通じて間接に所有する場合において、当該機関が当該日本国の法人の株式を直接に所有するとしたならば同条2(a)に規定する要件を満たすとみられるときは、同条2(a)の規定は、当該中間法人が当該機関に支払う配当のうち、当該日本国の法人が当該中間法人に支払う配当に相当するものとされる部分について適用する。

6 協定第十一条3及びこの議定書5の規定の適用上、「政府により全面的に所有される機関」には、特に次のものを含む。

- (a) 日本国については、
 - (i) 株式会社国際協力銀行
 - (ii) 独立行政法人国際協力機構

- (iii) 独立行政法人日本貿易保険
- (b) カタール国については、
 - (i) カタール投資庁
 - (ii) カタールホールディング有限責任会社
 - (iii) 退職一般及び社会保険機構
 - (iv) カタール石油
 - (v) カタール石油インターナショナル
 - (vi) カタール国際石油マーケティング会社（タスウィーク）
 - (vii) カタール化学及び石油化学マーケティング・流通会社（ムンタジャート）
 - (viii) カタール開発銀行
- 7 協定第十三条２の規定に関し、「公認の有価証券市場」とは、次のものをいうことが了解される。
 - (a) 日本国の金融商品取引法（昭和二十三年法律第二十五号）に基づき設立された金融商品取引所又は認可金融商品取引業協会により設立された有価証券市場

- (b) カタール証券取引所
- (c) 両締約国の権限のある当局が、協定第十三条２の規定の適用上公認の有価証券市場として合意するその他の有価証券市場
- 8 協定のいかなる規定も、日本国が、匿名組合契約又はこれに類する契約に基づいて取得される所得及び収益に対して、日本国の法令に従って源泉課税することを妨げるものではない。
- 9 協定第二十三条の規定に関し、カタールの租税に関する法令に基づくカタール国民に対する租税の免除は、同条の規定の適用上差別には該当しない。
- 10 協定第二十五条５の規定に関し、一方の締約国は、弁護士その他の法律事務代理人がその職務に関してその依頼者との間で行う通信に関する情報であつて、当該一方の締約国の法令に基づいて保護されるものについては、その提供を拒否することができる。
- 11 協定の規定に関し、所得が生ずる基因となる株式、信用に係る債権又はその他の権利若しくは財産の設定又は移転に関与した者が、協定の特典を受けることを当該設定又は移転の主たる目的の全部又は一部とする場合には、当該所得に対しては、協定に定める租税の軽減又は免除は与えられないことが了解され

る。

以上の証拠として、下名は、各自の政府から正当に委任を受けてこの議定書に署名した。

二千十五年二月二十日に東京で、ひとしく正文である日本語、アラビア語及び英語により本書二通を作成した。解釈に相違がある場合には、英語の本文による。

日本国政府のために

津田慎悟

カタール国政府のために

ユーセフ・ムハンマド・ビラール

(所得に対する租税に関する二重課税の回避及び脱税の防止のための日本国政府とカタール国政府との間の協定に関する交換公文)

(日本側書簡)

書簡をもって啓上いたします。本使は、本日署名された所得に対する租税に関する二重課税の回避及び脱税の防止のための日本国政府とカタール国政府との間の協定（以下「協定」という。）に言及するとともに、両政府間で到達した次の了解を日本国政府に代わって確認する光栄を有します。

両政府間で交換された二千年五月二十一日付けの公文により構成された船舶又は航空機を国際運輸に運用することに係る所得に対する二重課税の回避に関する取極は、協定第二十八条2の規定に従って協定が適用されることとなる所得又は租税について終了し、かつ、効力を失う。

本使は、更に、この書簡及び前記の了解を貴国政府に代わって確認される閣下の返簡が、両政府間の合意を構成し、その合意が協定の効力発生の際に効力を生ずるものとすることを提案する光栄を有します。

この書簡は、ひとしく正文である日本語、アラビア語及び英語により作成され、解釈に相違がある場合に

は、英語の本文によるものとします。

本使は、以上を申し進めるに際し、ここに閣下に向かって敬意を表します。

二千十五年二月二十日に東京で

カタール国駐在

日本国特命全権大使 津田愼悟

日本国駐在

カタール国特命全権大使 ユーセフ・ムハンマド・ビラール閣下

(カタール側書簡)

書簡をもって啓上いたします。本使は、本日付けの閣下の次の書簡を受領したことを確認する光栄を有します。

(日本側書簡)

本使は、更に、カタール国政府が前記の了解を受諾し得るものであることから、閣下の書簡及びこの返簡が両政府間の合意を構成し、その合意が協定の効力発生時に効力を生ずるものとすることを確認する光栄を有します。

この書簡は、ひとしく正文であるアラビア語、日本語及び英語により作成され、解釈に相違がある場合には、英語の本文によるものとします。

本使は、以上を申し進めるに際し、ここに閣下に向かって敬意を表します。

二千十五年二月二十日に東京で

日本国駐在

カタール国特命全権大使 ユーセフ・ムハンマド・ビラール

カタール国駐在

日本国特命全権大使 津田愼悟閣下

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DU JAPON ET LE GOUVERNEMENT DE
L'ÉTAT DU QATAR POUR L'ÉLIMINATION DE LA DOUBLE IMPOSITION
ET LA PRÉVENTION DE L'ÉVASION FISCALE EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR
LE REVENU

Le Gouvernement du Japon et le Gouvernement de l'État du Qatar,
Désireux de conclure un Accord tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion
fiscale en matière d'impôts sur le revenu,
Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. PERSONNES VISÉES

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont résidentes d'un État contractant ou des
deux États contractants.

Article 2. IMPÔTS VISÉS

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu perçus pour le compte d'un État
contractant, de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités locales, quel que soit le système
de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu les impôts perçus sur tout ou partie du
revenu, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de tout bien et l'impôt sur le
montant global des rémunérations et salaires versés par les entreprises.

3. Les impôts existants visés par le présent Accord sont :

a) Dans le cas du Japon :

i) l'impôt sur le revenu ;

ii) l'impôt sur les sociétés ;

iii) l'impôt spécial sur le revenu pour la reconstruction ;

iv) l'impôt local sur les sociétés ;

v) l'impôt de capitation

(ci-après dénommés « l'impôt japonais »).

b) Dans le cas du Qatar :

L'impôt sur le revenu

(ci-après dénommé « l'impôt qatarien »).

4. Le présent Accord s'applique également à l'ensemble des impôts de nature identique ou
dans une large mesure analogue qui seraient établis après la date de signature de l'Accord et qui
s'ajouteraient aux impôts actuels ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des États
contractants se notifient les modifications notables apportées à leurs législations fiscales
respectives, dans un délai raisonnable après l'entrée en vigueur de ces modifications.

Article 3. DÉFINITIONS GÉNÉRALES

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte ne commande une autre interprétation :

a) le terme « Japon » désigne, lorsqu'il est employé dans un sens géographique, l'ensemble du territoire du Japon (y compris sa mer territoriale) qui est assujéti au droit fiscal japonais, ainsi que toutes les zones adjacentes à sa mer territoriale, y compris les fonds marins et leur sous-sol, sur lesquels le Japon peut exercer des droits souverains conformément au droit international et qui sont assujéti à la législation fiscale japonaise ;

b) le terme « Qatar » désigne l'État du Qatar et, au sens géographique, le territoire de l'État du Qatar, ses eaux intérieures, sa mer territoriale, y compris le lit de la mer et son sous-sol, l'espace aérien au-dessus de ceux-ci, la zone économique exclusive et le plateau continental, sur lesquels l'État du Qatar exerce des droits souverains et sa juridiction conformément aux dispositions du droit international et des lois et règlements nationaux de l'État du Qatar ;

c) les termes « un État contractant » et « l'autre État contractant » désignent soit le Japon, soit le Qatar, selon le contexte ;

d) le terme « impôt » désigne, selon le contexte, l'impôt japonais ou l'impôt qatarien ; le terme « personne » comprend les personnes physiques, les sociétés et tout autre groupement de personnes ; le terme « société » désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition ; les expressions « entreprise d'un État contractant » et « entreprise de l'autre État contractant » désignent respectivement une entreprise exploitée par une personne résidente d'un État contractant et une entreprise exploitée par une personne résidente de l'autre État contractant ; le terme « trafic international » désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise d'un État contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef est exploité uniquement entre des points situés dans l'autre État contractant ; le terme « personne ressortissante », en ce qui concerne un État contractant, désigne :

i) toute personne physique possédant la nationalité de cet État contractant ;

ii) toute personne morale, société de personnes et association constituée, organisée ou créée en vertu de la législation d'un État contractant ; le terme « autorité compétente » désigne :

i) dans le cas du Japon, le Ministre des finances ou son ou sa représentant(e) autorisé(e) ;

ii) dans le cas du Qatar, le Ministre des finances ou son ou sa représentant(e) autorisé(e) ; le terme « fonds de pension » désigne toute personne qui :

i) est établie en vertu de la législation d'un État contractant ;

ii) est gérée principalement pour administrer ou fournir des pensions, des prestations de retraite ou autres rémunérations similaires ou pour percevoir un revenu au profit d'autres fonds de pension ;

iii) est exonérée d'impôt dans cet État contractant en ce qui concerne les revenus provenant des activités décrites à l'alinéa ii).

2. Aux fins de l'application du présent Accord par un État contractant, à un moment quelconque, tout terme ou expression qui n'y est pas défini revêt, à moins que le contexte n'appelle une interprétation différente, le sens que lui attribue la législation de cet État, au moment considéré, en ce qui concerne les impôts auxquels s'applique l'Accord, le sens que lui attribue la législation fiscale en vigueur dans cet État contractant prévalant sur celui qui lui est attribué par d'autres lois de cet État.

Article 4. PERSONNE RÉSIDENTE

1. Au sens du présent Accord, le terme « personne résidente d'un État contractant » désigne :

a) Dans le cas du Japon, toute personne qui, en vertu de la législation japonaise, est assujettie à l'impôt japonais en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège principal ou de direction, ou de tout autre critère du même ordre. Ce terme, toutefois, ne désigne pas une personne qui n'est assujettie à l'impôt au Japon que pour les revenus provenant de sources situées dans cet État.

b) Dans le cas du Qatar, une personne physique qui a son domicile permanent au Qatar, qui y a séjourné pendant plus de 183 jours consécutifs ou séparés au cours d'une période de douze mois, ou qui y a le centre de ses intérêts vitaux, et une personne morale qui est constituée en vertu des lois qatariennes, ou dont le siège social ou le lieu de gestion effective est situé au Qatar.

Aux fins du présent Accord, le Gouvernement d'un État contractant, l'une de ses subdivisions politiques, l'une de ses collectivités locales ou l'un de ses organismes de droit public est également considéré comme une personne résidente de cet État contractant.

2. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne physique est résidente des deux États contractants, sa situation est réglée de la manière suivante :

a) cette personne est considérée comme résidente de l'État contractant où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent ; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États contractants, elle est considérée comme résidente seulement de l'État contractant avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux) ;

b) si l'État contractant où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États contractants, elle est considérée comme résidente seulement de l'État contractant où elle séjourne de façon habituelle ;

c) si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États contractants ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme résidente seulement de l'État contractant dont elle possède la nationalité ;

d) si son statut ne peut être déterminé conformément aux dispositions des alinéas a) à c), les autorités compétentes des États contractants règlent la question d'un commun accord.

3. Si, par application des dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est résidente des deux États contractants, elle est réputée être résidente de l'État contractant où se situe son siège social ou son établissement principal.

Article 5. ÉTABLISSEMENT STABLE

1. Aux fins du présent Accord, le terme « établissement stable » désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. Le terme « établissement stable » désigne notamment :

a) un siège de direction ;

b) une succursale ;

c) un bureau ;

- d) une usine ;
- e) un atelier ;
- f) une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'extraction de ressources naturelles.

3. Le terme « établissement stable » désigne en outre :

- a) un chantier de construction ou de montage, uniquement si sa durée dépasse neuf mois ;
- b) la fourniture de services, y compris des services de conseil, par une entreprise agissant par l'intermédiaire de salariés ou d'autres membres du personnel engagés par l'entreprise à cette fin, mais seulement lorsque des activités de cette nature se poursuivent (pour le même projet ou pour un projet connexe), sur le territoire d'un État contractant, pendant une ou des périodes représentant un total de plus de 183 jours au cours d'une période quelconque de douze mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère qu'il n'y a pas « établissement stable » si :

- a) il est fait usage d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de marchandises appartenant à l'entreprise ;
- b) des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison ;
- c) des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de traitement par une autre entreprise ;
- d) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'acheter des marchandises ou de réunir des informations pour l'entreprise ;
- e) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'exercer, pour l'entreprise, toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire ;
- f) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins de l'exercice cumulé d'activités mentionnées aux alinéas a) à e), à condition que l'activité d'ensemble de l'installation fixe d'affaires résultant de ce cumul garde un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, lorsqu'une personne (autre qu'un agent ou une agente jouissant d'un statut indépendant auquel s'appliquent les dispositions du paragraphe 7) agit dans un État contractant pour une entreprise d'un autre État contractant, cette entreprise est considérée comme ayant un établissement stable dans le premier État contractant pour toutes activités que cette personne exerce pour l'entreprise, à moins que les activités de ladite personne ne se limitent à celles mentionnées au paragraphe 4 et qui, exercées dans une installation fixe d'affaires, ne feraient pas de cette dernière un établissement stable au sens dudit paragraphe.

6. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, une entreprise d'assurance d'un État contractant n'est pas considérée, sauf en cas de réassurance, comme ayant un établissement stable dans l'autre État contractant si elle collecte des primes dans cet autre État, ou si elle assure des risques qui y sont situés par l'intermédiaire d'une personne qui n'est pas un agent ou une agente jouissant d'un statut indépendant, à laquelle s'appliquent les dispositions du paragraphe 6.

7. Une entreprise n'est pas considérée comme ayant un établissement stable dans un État contractant du seul fait qu'elle y exerce son activité par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre agent ou agente jouissant d'un statut indépendant, à condition que ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité.

8. Le fait qu'une société qui est résidente d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est résidente de l'autre État contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

Article 6. REVENUS PROVENANT DE BIENS IMMOBILIERS

1. Les revenus qu'une personne résidente d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Le terme « biens immobiliers » a le sens que lui attribue la législation de l'État contractant où les biens considérés sont situés. En tout état de cause, il couvre les biens accessoires aux biens immobiliers, le cheptel et le matériel utilisé dans les activités agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions de la législation foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes au titre de l'exploitation ou de la concession de l'exploitation de gisements miniers, de sources et d'autres ressources naturelles ; les navires et aéronefs ne sont pas considérés comme biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation des biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immeubles d'une entreprise ainsi qu'aux revenus provenant des biens immeubles servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7. BÉNÉFICES DES ENTREPRISES

1. Les bénéfiques d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État contractant, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé.

Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfiques de l'entreprise sont imposables dans l'autre État contractant mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables audit établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé à cet établissement stable, dans chaque État contractant, les bénéfiques qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfiques d'un établissement stable, sont admises en déduction toutes les dépenses exposées, y compris les dépenses de gestion et les frais généraux d'administration imputables à l'établissement stable, que lesdites dépenses aient été subies dans l'État dans lequel l'établissement stable est situé, ou ailleurs.

4. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable du fait qu'il a simplement acheté des marchandises pour l'entreprise.

5. Aux fins des paragraphes précédents du présent article, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il n'existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

6. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu qui sont traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions de ces articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

Article 8. TRANSPORT MARITIME ET AÉRIEN

1. Les bénéfices de l'exploitation, en trafic international, de navires ou d'aéronefs par une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État contractant.

2. Nonobstant les dispositions de l'article 2, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce des activités de transport, par navire ou aéronef, en trafic international, et qu'elle est une entreprise du Qatar, cette entreprise est exonérée de l'impôt sur les sociétés au Japon, et si elle est une entreprise japonaise, elle est exonérée de tout impôt analogue à l'impôt sur les sociétés du Japon qui pourrait ensuite être exigé au Qatar.

3. Les dispositions des paragraphes précédents du présent article s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de la participation à un groupe, une exploitation en commun ou un organisme international d'exploitation.

Article 9. ENTREPRISES ASSOCIÉES

1. Lorsque :

a) une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant ;

b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant, et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées, qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut, conformément aux dispositions du paragraphe 1, dans les bénéfices d'une entreprise de cet État (et impose en conséquence) des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposée dans cet autre État contractant et lorsque les autorités compétentes des États contractants conviennent, après consultation, que tout ou partie des bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État contractant si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, l'autre État contractant procède à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui a été perçu sur ces bénéfices convenus. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions du présent Accord.

Article 10. DIVIDENDES

1. Les dividendes payés par une société qui est résidente d'un État contractant à une personne résidente de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'État contractant dont la société qui paie les dividendes est résidente et selon la législation de cet État contractant ; mais si le ou la bénéficiaire effectif(ve) des dividendes est une personne résidente de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder :

a) 5 % du montant brut des dividendes si le ou la bénéficiaire effectif(ve) est une société qui a détenu, directement ou indirectement, pendant la période de six mois qui s'achève à la date à laquelle le droit aux dividendes est déterminé, au moins 10 % des droits de vote ou du total des actions émises de la société qui paie les dividendes ;

b) 10 % du montant brut des dividendes, dans tous les autres cas.

3. Les dispositions du paragraphe 2 n'affectent pas l'imposition de la société au titre des bénéfices qui servent au paiement des dividendes.

4. Les dispositions de l'alinéa a) du paragraphe 2 ne s'appliquent pas dans le cas des dividendes payés par une société qui bénéficie d'une déduction pour les dividendes payés à ses bénéficiaires lors du calcul de son revenu imposable au Japon.

5. Au sens du présent article, le terme « dividendes » désigne les revenus provenant d'actions ou d'autres droits (ne relevant pas des créances), participant aux bénéfices, ainsi que les revenus d'autres droits soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État contractant dont la société distributrice est résidente.

6. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le ou la bénéficiaire effectif(ve) des dividendes, personne résidente d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant dont la société qui paie les dividendes est une résidente, soit une activité industrielle ou commerciale par le biais d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, sont applicables.

7. Lorsqu'une société qui est résidente d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à une personne résidente de cet autre État, ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situés dans cet autre État, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre État.

Article 11. INTÉRÊTS

1. Les intérêts provenant d'un État contractant et payés à une personne résidente de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Toutefois, ces intérêts sont aussi imposables dans l'État contractant d'où ils proviennent et selon la législation de cet État contractant, mais si le ou la bénéficiaire effectif(ve) des intérêts est

une personne résidente de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 10 % du montant brut des intérêts.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, les intérêts provenant d'un État contractant ne sont imposables que dans l'autre État contractant si :

a) les intérêts sont la propriété effective du Gouvernement de cet autre État contractant, de l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, de sa banque centrale ou de toute institution dont le Gouvernement est le propriétaire exclusif ;

b) les intérêts sont la propriété effective d'une personne résidente de cet autre État contractant en ce qui concerne les créances garanties, assurées ou indirectement financées par le Gouvernement de cet autre État contractant, par l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, par sa banque centrale ou par toute institution détenue à 100 % par son Gouvernement ;

c) le ou la bénéficiaire effectif(ve) de l'intérêt est une personne résidente de cet autre État contractant qui est :

i) une banque ;

ii) une compagnie d'assurance ;

iii) un négociant ou une négociante en titres financiers ;

iv) toute autre entreprise, à condition que, dans les trois années d'imposition précédant l'année d'imposition dans laquelle les intérêts sont payés, celle-ci ait réalisé plus de 50 % de son passif de l'émission d'obligations sur les marchés financiers ou de la réception des dépôts rémunérés, et que plus de 50 % de ses actifs soient constitués de créances contre des personnes qui n'ont vis-à-vis de cette entreprise aucune des relations décrites à l'alinéa a) ou b) du paragraphe 1 de l'article 9 ; qui est établie et contrôlée comme telle en vertu de la législation de cet autre État contractant ;

d) les intérêts sont la propriété effective d'un fonds de pension qui est une personne résidente de cet autre État contractant, pourvu que ces intérêts soient tirés des activités décrites à l'alinéa ii) du sous-paragraphe k) du paragraphe 1 de l'article 3 et qu'à la fin de l'année d'imposition précédente, plus de 50 % de ses bénéficiaires, membres ou personnes participantes soient des personnes physiques résidentes de l'un ou de l'autre État contractant.

4. Le terme « intérêts », tel qu'il est employé dans le présent article, désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur ou de la débitrice, et en particulier les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunt, y compris les primes et lots attachés à ceux-ci, et tous les revenus qui sont soumis au même traitement fiscal que ceux tirés de fonds prêtés en vertu de la législation fiscale de l'État contractant d'où proviennent les revenus. Les amendes infligées pour paiement tardif ne seront pas considérées comme des intérêts aux fins du présent article.

5. Les dispositions des paragraphes 1, 2 et 3 ne s'appliquent pas lorsque le ou la bénéficiaire effectif(ve) des intérêts, étant personne résidente d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, ou une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, sont applicables.

6. Les intérêts sont réputés provenir d'un État contractant lorsque le débiteur ou la débitrice est une personne résidente de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur ou la débitrice des intérêts, qu'il ou elle soit ou non une personne résidente d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe pour lequel la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supportent la charge de ces intérêts, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'État contractant où l'établissement stable, ou la base fixe, est situé.

7. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur ou la débitrice et le ou la bénéficiaire effectif(ve) ou que l'un(e) et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur ou la débitrice et le ou la bénéficiaire effectif(ve) en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des versements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12. REDEVANCES

1. Les redevances provenant d'un État contractant et payées à une personne résidente de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Toutefois, ces redevances sont aussi imposables dans l'État contractant d'où elles proviennent et selon la législation de cet État contractant, mais si le ou la bénéficiaire effectif(ve) des redevances est une personne résidente de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 5 % du montant brut des redevances.

3. Le terme « redevances », au sens du présent article, désigne des rémunérations de toute nature payées pour utiliser ou acquérir le droit d'utiliser un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique, y compris les films cinématographiques et les enregistrements ou disques pour la radio et la télévision, un brevet, une marque de fabrique ou de commerce, un dessin ou modèle, un plan, ou une formule ou un procédé secrets, ou pour utiliser ou acquérir le droit d'utiliser des équipements industriels, commerciaux ou scientifiques, ou encore pour des informations (savoir-faire) ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le ou la bénéficiaire effectif(ve) des redevances, étant une personne résidente d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, sont applicables.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur ou la débitrice est une personne résidente de cet État contractant. Toutefois, lorsque le débiteur ou la débitrice des redevances, qu'il ou elle soit ou non une personne résidente d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe pour lequel l'obligation de payer les redevances a été conclue et qui supporte la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'État contractant où l'établissement stable ou la base fixe est situé.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur ou la débitrice et le ou la bénéficiaire effectif(ve) ou entre l'un(e) et l'autre et une autre personne, le montant des redevances, compte tenu de l'utilisation, du droit ou de l'information pour lesquels elles sont payées, excède le montant dont seraient convenus le débiteur ou la débitrice et le ou la bénéficiaire effectif(ve) en l'absence de telles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des versements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13. GAINS EN CAPITAL

1. Les gains qu'une personne résidente d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Les gains qu'une personne résidente d'un État contractant tire de l'aliénation d'actions ou de participations dans une société, une société de personnes ou une fiducie dont au moins 50 % de la valeur des biens proviennent directement ou indirectement de biens immobiliers visés à l'article 6 et qui sont situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant, à moins que la catégorie pertinente des actions ou des participations ne soit négociée sur une bourse de valeurs reconnue et que cette personne résidente et les personnes qui lui sont liées ou rattachées ne possèdent au total 5 % ou moins de cette catégorie d'actions ou de participations.

3. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens, autres que des biens immobiliers, qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant, ou de tous biens, autres que des biens immobiliers, qui appartiennent à une base fixe dont une personne résidente d'un État contractant dispose dans l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris de tels gains provenant de l'aliénation d'un tel établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou d'une telle base fixe, sont imposables dans cet autre État contractant.

4. Les gains qu'une entreprise d'un État contractant tire de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités par cette entreprise en trafic international ou de tout bien, autre qu'un bien immeuble, lié à l'exploitation de ces navires ou aéronefs ne sont imposables que dans cet État contractant.

5. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes précédents ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant ou la cédante est une personne résidente.

Article 14. PROFESSIONS INDÉPENDANTES

1. Les revenus qu'une personne résidente d'un État contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet État ; toutefois, ces revenus sont aussi imposables dans l'autre État contractant dans les cas suivants :

a) Cette personne résidente dispose de façon habituelle, dans l'autre État contractant, d'une base fixe pour l'exercice de ses activités ; dans ce cas, seule la fraction des revenus qui est imputable à ladite base fixe est imposable dans l'autre État contractant ;

b) Si son séjour dans l'autre État contractant s'étend sur une période ou des périodes d'une durée totale égale ou supérieure à 183 jours au cours de toute période de 12 mois commençant ou

finissant au cours de l'année d'imposition concernée; dans ce cas, seule la partie des revenus qui est tirée de ses activités exercées dans cet autre État contractant est imposable dans cet autre État contractant.

2. Le terme « services professionnels » comprend notamment les activités indépendantes scientifiques, littéraires, artistiques, éducatives ou pédagogiques ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocat(e)s, ingénieur(e)s, architectes, dentistes et comptables.

Article 15. PROFESSIONS DÉPENDANTES

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18 et 19, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'une personne résidente d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, la rémunération qu'une personne résidente d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne peut être imposée que dans le premier État si toutes les conditions suivantes sont remplies :

a) la personne bénéficiaire est présente dans l'autre État contractant pendant une ou plusieurs périodes n'excédant pas au total 183 jours au cours de toute période de 12 mois commençant ou se terminant dans l'année d'imposition concernée ;

b) les rémunérations sont versées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas une personne résidente de l'autre État contractant ;

c) la charge de la rémunération n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe que l'employeur a dans l'autre Etat contractant.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international par une entreprise d'un État contractant sont imposables dans cet État.

Article 16. TANTIÈMES

Les tantièmes, jetons de présence et autres rétributions similaires qu'une personne résidente d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration d'une société qui est résidente de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

Article 17. ARTISTES ET SPORTIFS

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, les revenus qu'une personne résidente d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel qu'un ou une artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, qu'un musicien ou une musicienne, ou en tant que sportif ou sportive sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un ou une artiste du spectacle, un sportif ou une sportive exerce en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste, au sportif ou à la sportive lui- ou elle-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des

articles 7, 14 et 15, dans l'État contractant où s'exercent les activités de l'artiste du spectacle, du sportif ou de la sportive.

Article 18. PENSIONS ET RENTES

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 19, les pensions et les autres rémunérations similaires et les rentes versées à une personne résidente d'un État contractant ne sont assujetties à l'impôt que dans cet État.

2. Le terme « rente » désigne une somme déterminée payable périodiquement à un individu à des dates déterminées, la vie durant ou pendant une période qui est spécifiée ou peut être établie, en vertu d'une obligation d'effectuer des versements en contrepartie d'un capital suffisant intégralement versé en espèces ou en valeurs appréciables en espèces.

Article 19. FONCTION PUBLIQUE

1. a) Les salaires, traitements et autres rémunérations similaires payés par un État contractant ou par l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique au titre de services rendus à cet État contractant ou à cette subdivision politique ou collectivité locale ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois ces salaires, traitements ou autres rémunérations ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans cet État et si la personne physique est une résidente de cet État qui :

- i) possède la nationalité de cet autre État contractant ;
- ii) n'est pas devenue résidente de cet autre État contractant à la seule fin de rendre ces services.

2. a) Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les pensions et autres rémunérations similaires payées par un État contractant ou par l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, ou par des fonds auxquels des contributions sont versées ou créées par l'un d'eux, à une personne physique, au titre de services rendus à cet État contractant ou à cette subdivision politique ou collectivité locale, ne sont imposables que dans cet État contractant.

b) Toutefois, ces pensions et autres rémunérations similaires ne sont imposables que dans l'autre État contractant si la personne physique est résidente de cet autre État contractant et en a la nationalité.

3. Les dispositions des articles 15, 16, 17 et 18 de la présente Convention s'appliquent aux salaires, traitements et autres rémunérations payés au titre des services rendus dans le cadre d'une activité industrielle ou commerciale exercée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 20. ÉTUDIANTS

Les sommes qu'un étudiant, une étudiante ou un ou une stagiaire qui est, ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, une personne résidente de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État à seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation, reçoit pour couvrir ses frais d'entretien, d'études et de formation ne sont pas

imposables dans le premier État mentionné, à condition qu'elles proviennent de sources situées en dehors de ce premier État. L'exemption prévue par le présent article ne s'applique à l'apprenti(e), au stagiaire ou à la stagiaire en entreprise que pour une période n'excédant pas trois ans à compter de la date à laquelle il commence sa formation pour la première fois dans le premier État contractant.

Article 21. AUTRES REVENUS

1. Les éléments de revenu dont une personne résidente d'un État contractant est le ou la bénéficiaire effectif(ve), d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents du présent Accord ne sont imposables que dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus, autres que les revenus provenant de biens immobiliers tels que définis au paragraphe 2 de l'article 6, lorsque le ou la bénéficiaire effectif(ve) de ces revenus, étant une personne résidente d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des revenus s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, sont applicables.

3. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre la personne résidente visée au paragraphe 1 et le débiteur ou la débitrice ou entre l'un(e) et l'autre et une tierce personne, le montant des revenus visés au paragraphe 1 dépasse celui dont ils ou elles seraient convenu(e)s en l'absence de telles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des versements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 22. ÉLIMINATION DE LA DOUBLE IMPOSITION

1. Sous réserve des dispositions de la législation fiscale japonaise concernant l'admission en crédit d'impôt, au regard de l'impôt japonais, de l'impôt payable dans tout autre pays que le Japon, où une personne résidente du Japon tire des revenus au Qatar qui sont imposables au Qatar, conformément aux dispositions du présent Accord, le montant de l'impôt qatarien payable sur ces revenus est admis en déduction de l'impôt japonais frappant les revenus de cette personne. Toutefois, le montant à déduire ne peut excéder la fraction de l'impôt japonais qui correspond aux revenus en question.

2. En ce qui concerne le Qatar, la double imposition est éliminée de la manière suivante :

Lorsqu'une personne résidente du Qatar perçoit des revenus qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables au Japon, le Qatar accorde une déduction de l'impôt qatarien de cette personne d'un montant égal à l'impôt payé au Japon, à condition que cette déduction n'excède pas la partie de l'impôt, calculée avant la déduction, qui est attribuable aux revenus provenant du Japon.

Article 23. NON-DISCRIMINATION

1. Les personnes ressortissantes d'un État contractant ne sont soumises dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles

auxquelles sont ou pourront être soumis les personnes ressortissantes de cet autre État qui se trouvent dans la même situation, en particulier en matière de résidence. Nonobstant les dispositions de l'article 1, les dispositions du présent article s'appliquent aussi aux personnes qui ne sont pas résidentes de l'un des États contractants ou des deux.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant n'est pas établie dans cet autre État d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre État qui exercent les mêmes activités. Les dispositions du présent paragraphe ne peuvent être interprétées comme obligeant un État contractant à accorder aux personnes résidentes de l'autre État contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôt en fonction de la situation ou des charges de famille qu'il accorde à ses propres résidents et résidentes.

3. Sauf dans les cas où s'appliquent les dispositions du paragraphe 1 de l'article 9, du paragraphe 7 de l'article 11, du paragraphe 6 de l'article 12 ou du paragraphe 3 de l'article 21, les intérêts, redevances et autres débours payés par l'entreprise d'un État contractant à une personne résidente de l'autre État contractant sont, aux fins du calcul des bénéfices imposables de cette entreprise, déductibles dans les mêmes conditions que s'ils avaient été payés à une personne résidente du premier État contractant.

4. Les entreprises d'un État contractant dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par une ou plusieurs personnes résidentes de l'autre État contractant, ne sont soumises dans le premier État à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujetties les autres entreprises similaires du premier État.

5. Les dispositions du présent article s'appliquent, nonobstant les dispositions de l'article 2, aux impôts de toute nature et dénomination perçus par un État contractant ou par l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 24. PROCEDURE AMIABLE

1. Lorsqu'une personne considère que les mesures de l'un ou des deux États contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord, elle peut, sans préjudice des voies de recours prévues par la législation interne de ces États, saisir l'autorité compétente de l'État contractant dont elle est résidente, ou, si sa situation relève du paragraphe 1 de l'article 23, celle de l'État contractant dont elle est ressortissante. Le cas doit être présenté dans un délai de trois ans à compter de la première notification de l'action ayant entraîné une imposition non conforme aux dispositions de l'Accord.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant en vue d'éviter une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord. Tout accord conclu sera mis en œuvre indépendamment des délais prévus par le droit interne des États contractants.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application du présent Accord. Elles peuvent également se concerter en vue d'éliminer la double imposition dans les cas non prévus par le présent Accord.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer entre elles directement, y compris par l'intermédiaire d'une commission mixte composée d'elles-mêmes, de leurs représentants ou de leurs représentantes, en vue de parvenir à un accord au sens des paragraphes précédents du présent article.

Article 25. ÉCHANGE DE RENSEIGNEMENTS

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements vraisemblablement pertinents pour appliquer les dispositions du présent Accord ou pour l'administration ou l'application de la législation interne des États contractants relative aux impôts de toute nature ou dénomination perçus pour le compte des États contractants, de leurs subdivisions politiques ou de leurs collectivités locales dans la mesure où l'imposition qu'elle prévoit n'est pas contraire à l'Accord. L'échange d'informations n'est pas limité par les articles 1 et 2.

2. Les renseignements reçus en vertu du paragraphe 1 par un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet État et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts mentionnés au paragraphe 1, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts, par les décisions sur les recours relatifs à ces impôts, ou par le contrôle de ce qui précède. Ces personnes ou autorités n'utilisent les renseignements qu'à ces fins. Elles peuvent divulguer les renseignements dans les procédures judiciaires publiques ou dans les décisions judiciaires.

Nonobstant ce qui précède, les renseignements reçus par un État contractant peuvent être utilisés à d'autres fins si la législation des deux États l'autorise et si l'autorité compétente de l'État qui fournit ces renseignements autorise cette utilisation.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

- a) de prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant ;
- b) de fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre État contractant ;
- c) de fournir des informations qui révéleraient un secret commercial, industriel, professionnel ou un procédé commercial, ou des informations dont la divulgation serait contraire à l'ordre public.

4. Si des renseignements sont demandés par un État contractant en application du présent article, l'autre État contractant utilise les pouvoirs dont il dispose pour obtenir les renseignements demandés, même s'il n'en a pas besoin à ses propres fins fiscales. L'obligation énoncée dans la phrase précédente est soumise aux limitations prévues au paragraphe 3, mais en aucun cas ces limitations ne doivent être interprétées comme permettant à un État contractant de refuser de fournir des renseignements au seul motif qu'il n'a pas d'intérêt national à les obtenir.

5. En aucun cas les dispositions du paragraphe 3 ne peuvent être interprétées comme permettant à un État contractant de refuser de communiquer des renseignements uniquement parce que ceux-ci sont détenus par une banque, un autre établissement financier, un ou une mandataire ou une personne agissant en tant qu'agent ou fiduciaire ou parce que ces renseignements se rattachent aux droits de propriété d'une personne.

Article 26. MEMBRE DES MISSIONS DIPLOMATIQUES ET DES POSTES CONSULAIRES

Aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les membres des missions diplomatiques ou des représentations consulaires en vertu des règles générales du droit international ou des dispositions d'accords spéciaux.

Article 27. TITRES

Les titres des articles du présent Accord ne sont insérés qu'à titre de référence et n'affectent pas son interprétation.

Article 28. ENTRÉE EN VIGUEUR

1. Le présent Accord sera approuvé conformément aux procédures légales de chacun des États contractants et entrera en vigueur le trentième jour à compter de la date d'échange des notes diplomatiques indiquant cette approbation.

2. Les dispositions du présent Accord seront applicables :

a) Dans le cas du Japon :

i) en ce qui concerne les impôts perçus sur la base d'une année d'imposition, pour les impôts de toute année d'imposition commençant à partir du 1^{er} janvier de l'année civile qui suit immédiatement celle de l'entrée en vigueur de l'Accord ;

ii) en ce qui concerne les impôts qui ne sont pas perçus sur la base d'une année d'imposition, pour les impôts perçus à partir du 1^{er} janvier de l'année civile qui suit immédiatement celle de l'entrée en vigueur de l'Accord.

b) Dans le cas du Qatar :

i) en ce qui concerne les impôts retenus à la source, à l'égard des montants payés ou crédités à partir du 1^{er} janvier de l'année civile qui suit immédiatement celle de l'entrée en vigueur de l'Accord ;

ii) en ce qui concerne les autres impôts, pour les années d'imposition commençant à partir du 1^{er} janvier de l'année civile qui suit immédiatement celle de l'entrée en vigueur de l'Accord.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, les dispositions de l'article 25 prennent effet à compter de la date d'entrée en vigueur du présent Accord, sans considération de la date de perception des impôts ou de l'année d'imposition à laquelle les impôts se rapportent. Cette disposition reste soumise aux dispositions du paragraphe 3 de l'article 25.

Article 29. TERMINATION

Le présent Accord demeure en vigueur tant qu'il n'a pas été dénoncé par un État contractant. Chacun des États contractants peut dénoncer l'Accord par la voie diplomatique en donnant un préavis écrit de dénonciation au moins six mois avant la fin de toute année civile commençant après l'expiration d'une période de cinq ans à compter de la date d'entrée en vigueur du présent Accord. Dans ce cas, l'Accord cesse de produire ses effets :

a) Dans le cas du Japon :

i) en ce qui concerne les impôts perçus sur la base d'une année d'imposition, pour les impôts de toute année d'imposition commençant à partir du 1^{er} janvier de l'année civile qui suit immédiatement celle au cours de laquelle l'avis est donné ;

ii) en ce qui concerne les impôts qui ne sont pas perçus sur la base d'une année d'imposition, pour les impôts perçus à partir du 1^{er} janvier de l'année civile qui suit immédiatement celle au cours de laquelle l'avis est donné.

b) Dans le cas du Qatar :

i) en ce qui concerne les impôts retenus à la source, pour les montants payés ou crédités à partir du 1^{er} janvier de l'année civile suivant immédiatement l'année au cours de laquelle l'avis est donné ;

ii) en ce qui concerne les autres impôts, pour les années d'imposition commençant à partir du 1^{er} janvier de l'année civile qui suit immédiatement l'année au cours de laquelle l'avis est donné.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés par leur Gouvernement respectif, ont signé le présent Accord.

FAIT en double exemplaire à Tokyo le 20 février 2015 en langues anglaise, arabe et japonaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, la version anglaise prévaut.

POUR LE GOUVERNEMENT DU JAPON :

Shingo Tsuda

POUR LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU QATAR :

Protocole

Lors de la signature de l'Accord entre le Gouvernement du Japon et le Gouvernement de l'État du Qatar en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (ci-après dénommé « l'Accord »), le Gouvernement du Japon et le Gouvernement de l'État du Qatar sont convenus des dispositions suivantes, qui font partie intégrante de l'Accord.

1. En ce qui concerne le paragraphe 3 de l'article 2 de l'Accord :

Il est entendu que, dans le cas du Qatar, le terme « Impôts sur le revenu » désigne l'impôt sur le revenu imposé par la loi sur le revenu et l'impôt sur les sociétés imposés par les règlements fiscaux du Centre financier du Qatar.

2. En ce qui concerne l'article 4 de l'Accord :

Il est entendu que le terme « personne résidente d'un État contractant » comprend :

a) un fonds de pension établi en vertu de la législation de cet État contractant ;

b) un organisme constitué en vertu de la législation de cet État contractant et géré exclusivement dans un but religieux, charitable, éducatif, scientifique, artistique, culturel ou public, seulement si tout ou partie de ses revenus sont exonérés d'impôt en vertu de la législation de cet État contractant.

3. En ce qui concerne le paragraphe 3 de l'article 7 de l'Accord :

Il est entendu que, lors du calcul du revenu imposable d'un établissement stable aux fins de l'impôt de l'État contractant où l'établissement stable est situé, les conditions de déductibilité des dépenses qui sont imputables à l'établissement stable conformément aux dispositions de ce paragraphe sont des questions qui doivent être déterminées par la législation de cet État.

4. En référence à l'article 8 de l'Accord, il est entendu que :

a) les intérêts des fonds déposés temporairement dans des banques à l'occasion de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international sont considérés comme des bénéfices provenant de l'exploitation de navires ou d'aéronefs visés à l'article 8 et non comme des intérêts visés à l'article 11 de l'Accord ;

b) les bénéfices provenant de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international comprennent les bénéfices provenant de :

i) la location de navires ou d'aéronefs sur une base complète en trafic international, que ce soit sur la base d'un affrètement à temps ou d'un affrètement au voyage ;

ii) la location de navires ou d'aéronefs coque nue, lorsque cette location est accessoire à l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international ;

iii) l'utilisation, l'entretien ou la location de conteneurs (y compris les remorques et les équipements connexes utilisés pour le transport de conteneurs), lorsque cette utilisation, cet entretien ou cette location, selon le cas, est accessoire à l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international ;

iv) la vente de billets pour le trafic international pour le compte d'autres entreprises, lorsque cette vente est accessoire à l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international.

5. En ce qui concerne le paragraphe 4 de l'article 10 de l'Accord :

Lorsqu'une institution détenue à 100 % par le Gouvernement de l'État du Qatar détient les actions d'une société qui est résidente du Japon (ci-après dénommée « la société japonaise ») indirectement par l'intermédiaire d'une autre société visée dans ce paragraphe (ci-après dénommée « la société intermédiaire ») et lorsque les conditions décrites à l'alinéa a) du paragraphe 2 de cet article seraient remplies si l'institution détenait directement les actions de la société japonaise, les dispositions de cet alinéa sont appliquées aux dividendes payés à l'institution par la société intermédiaire dans la mesure où les dividendes payés par la société intermédiaire sont considérés comme correspondant aux dividendes payés à la société intermédiaire par la société japonaise.

6. Aux fins du paragraphe 3 de l'article 11 de l'Accord et du paragraphe 5 du présent Protocole, le terme « l'institution détenue à 100 % par le Gouvernement » comprend notamment :

a) Dans le cas du Japon :

i) la Japan Bank for International Cooperation

(Banque du Japon pour la coopération internationale) ;

ii) la Japan International Cooperation Agency (Agence japonaise de coopération internationale) ;

iii) la Nippon Export and Investment Insurance (l'Agence japonaise d'assurance-crédit export).

b) Dans le cas de l'État du Qatar :

i) la Qatar Investment Authority (Autorité qatarienne en charge des investissements) ;

ii) la Qatar Holding Limited Liability Company (SARL Qatar Holding) ;

iii) la General Retirement and Social Insurance Authority (Autorité générale de l'assurance sociale et des pensions) ;

iv) Qatar Petroleum ;

v) Qatar Petroleum International ;

- vi) Qatar International Petroleum Marketing Company Limited (Tasweeq) ;
- vii) Qatar Chemical and Petrochemical Marketing and Distribution Company (Muntajat) ;
- viii) la Qatar Development Bank (Banque qatarienne de développement).

7. En ce qui concerne le paragraphe 2 de l'article 13 de l'Accord :

Il est entendu que le terme « bourse des valeurs reconnue » signifie :

- a) toute bourse des valeurs établie par une association de bourses ou de courtiers en valeurs mobilières conformément à la loi sur les valeurs et les échanges (loi n° 25 de 1948) du Japon ;
- b) la Qatar Stock Exchange ;
- c) toute autre bourse des valeurs que les autorités compétentes des États contractants reconnaissent comme telle aux fins d'application de ce paragraphe.

8. Aucune disposition de l'Accord n'empêche le Japon de prélever un impôt à la source, conformément à sa législation, sur le revenu et les gains réalisés par une personne en vertu d'un contrat d'une société en commandite simple (Tokumei Kumiai) ou d'un contrat similaire.

9. En ce qui concerne l'article 23 de l'Accord :

L'exonération d'impôts dont bénéficient les personnes ressortissantes du Qatar en vertu de la législation fiscale qatarienne n'est pas considérée comme une discrimination en vertu de la disposition de cet article.

10. En ce qui concerne le paragraphe 5 de l'article 25 de l'Accord :

Un État contractant peut refuser de fournir des renseignements ayant trait à des communications confidentielles entre un avocat, une avocate ou un(e) autre représentant(e) juridique, agissant en tant que tel(le), et son client ou sa cliente, dans la mesure où ces communications sont couvertes par le secret en vertu de la législation nationale dudit État contractant.

11. En ce qui concerne l'Accord :

Il est entendu qu'aucun dégrèvement ne sera possible en vertu de l'Accord si le but principal ou l'un des buts principaux de toute personne concernée par la création ou la cession d'actions, de créances ou d'autres droits ou biens générateurs de revenus était de tirer profit de l'Accord au moyen de cette création ou cession.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés par leur Gouvernement respectif, ont signé le présent Protocole.

FAIT en double exemplaire à Tokyo le 20 février 2015 en langues anglaise, arabe et japonaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, la version anglaise prévaut.

Pour le Gouvernement du Japon :

SHINGO TSUDA

Pour le Gouvernement de l'État du Qatar :

[SIGNÉ]

